TC/GR/2010/2

30 August 2010

A

منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة | 联合国粮食及农业组织 | Food and Agriculture Organization of the United Nations | Organisation des Nations Unies pour l'alimentation et l'agriculture | Продовольственная и сельскохозяйственная организация Объединенных Наций | Organización de las Naciones Unidas para la Agricultura y la Alimentación

المشاورة التقنية لتحديد هيكل واستراتيجية لإعداد السجل العالمي لسفن الصيد وسفن النقل المبردة وسفن التموين وتطبيقه

روما، ايطاليا، 8-12 نوفمبر/تشرين الثاني 2010

وثيقة فنية شاملة تحدد الخيارات المطروحة لبلورة هيكل واستراتيجية لإعداد السجل العالمي لسفن الصيد وسفن النقل المبردة وسفن التموين وتطبيقه

بيان المحتويات

المقدمة		3
القسم 1	النطاق	6
القسم 2	عامل التعريف الوحيد لهوية السفينة	11
القسم 3	الاستضافة والإدارة والتمويل	16
القسم 4	التنفيذ	20
القسم 5	الحصول على البيانات ومسائل السرية	22
القسم 6	المسائل القانونية	25
القسم 7	احتياجات البلدان النامية	28
	الملاحق	
الملحق أ	النطاق	30
الملحق باء	عامل التعريف الوحيد لهوية السفينة	37
الملحق باء–1	اقتراح شركة IHS-F للمحافظة على خطة لعامل التعريف الوحيد لهوية السفينة	45
الملحق جيم	الاستضافة والإدارة والتمويل	47
الملحق جيم–1	عرض عام لقدرة المنظمة على وضع السجل العالمي كقاعدة بيانات متكاملة داخل البنية الأساسية لتكنولوجيا المعلومات في المنظمة	51
الملحق دال	التنفيذ	56
الملحق هاء	بروتوكولات الحصول على المعلومات ومسائل السرية	61
الملحق واو	المسائل القانونية، وما إذا كان أي صك ملزم في المستقبل أمراً مناسبا للسجل العالمي	63

المقدمة

1- الغرض من المشاورة التقنية المعقودة بمقر المنظمة في روما في الفترة من 8-12 نوفمبر/تشرين الثاني 2010، هو تحديد الخيارات الموصى بها لبلورة هيكل واستراتيجية لإعداد السجل العالمي لسفن الصيد وسفن النقل المبردة وسفن التموين وتطبيقه.

2- وتتناول المشاورة التقنية والوثائق التي طرحت عليها المجالات المواضيعية الرئيسية التالية:

- نطاق السجل العالمي؛
- وضع عنصر تعريف مناسب وحيد لهوية السفينة في السجل العالمي؛
- تطبيق السجل العالمي؛
- استضافة السجل العالمي وإدارته وتمويله؛
- مسائل الحصول على المعلومات والخصوصية؛
- المسائل القانونية، بما في ذلك ما إذا كانت هناك حاجة في المستقبل إلى صك ملزم يتعلق بالسجل العالمي؛
- احتياجات البلدان النامية.

3- ترتبط هذه المجالات المواضيعية ببعضها، ولكنها تطرح بصورةٍ منفصلة حيث أن لكل منها خيارات ينبغي النظر فيها. والنتيجة المنتظرة من المشاورة التقنية هي تقرير يحتوي على مجموعة من التوصيات تطرح على الدورة التاسعة والعشرين للجنة مصايد الأسماك التي ستعقد في الفترة من 31 يناير/كانون الثاني – 4 فبراير/شباط 2011. وبناء على هذه التوصيات، سيطلب من لجنة مصايد الأسماك النظر في الخطوات الجارية لوضع السجل العالمي وتطبيقه، وفي إطار استراتيجي لوضع هذا السجل وتطبيقه، وإقرار الموارد اللازمة لوضع هذا السجل وتطبيقه والعمليات الجارية.

معلومات أساسية

4- خلال العشرين عاماً الماضية كانت مسؤولية دولة العلم أحد اهتمامات مجتمع الصيد الدولي، وتضمنت عدة صكوك دولية الحد الأدنى من المتطلبات والالتزامات في هذا الشأن. ولكن الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم ظل مع ذلك مشكلة خطيرة، وأصبح البحث جارياً عن أدوات جديدة للتصدي له. ونتيجة لذلك، يركز السجل الدولي على نهج يستخدم معلومات السفن على مستوى عالمي من أجل تحقيق المزيد من الشفافية.

5- إن النقص العام في المعلومات الشاملة والتي يمكن التحقق منها في قطاع مصايد الأسماك، وعلى الأخص المعلومات المتعلقة بهوية سفن الصيد وملكيتها وصلاحيتها ونشاطها، يجعل من أعمال الرصد والمراقبة والإشراف أمراً صعباً للغاية.

6- إن التعاون فيما بين الدول وتقاسم المعلومات بحُرية، مبدأ أساسي منصوص عليه بالفعل في جميع الصكوك الدولية والإقليمية الخاصة بمصايد الأسماك، سواء كانت ملزمة أو غير ملزمة. وفي سياق منع الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم، ربما كانت هذه القيم أكثر وضوحاً في خطة العمل الدولية لمنع الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم وردعه والقضاء عليه[1]. وبشكلٍ عام فإن خطة العمل الدولية هذه تبرز أن الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم هو ظاهرة دولية عابرة للحدود لا يمكن مواجهتها بصورةٍ فعالة من خلال جهود قطرية منفردة.

7- تؤكد المبادئ العملية في خطة العمل الدولية لمنع الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم وردعه والقضاء عليه على أهمية التنسيق والتعاون الفعاليين على المستويات القطرية والدولية، بما في ذلك تقاسم المعلومات والتعاون من أجل ضمان تطبيق التدابير بطريقةٍ متكاملة.

8- وتدعو الخطة الدولية بشكلٍ خاص جميع الدول إلى الاحتفاظ بسجل لسفن الصيد المسموح لها برفع أعلامها[2] ومع تلميح قوي لتقاسم هذا السجل على نطاقٍ واسع لمصلحة التعاون والشفافية[3].

9- عند وضع الخطوط التوجيهية لتنفيذ خطة العمل الدولية في عام 2002، كان هناك اعتراف بأن عدم وجود قاعدة بيانات منفردة وكاملة أو سجل لسفن الصيد، يتيح الفرصة بلا شك أمام السفن التي تمارس الصيد غير القانوني للتهرب من اكتشافها[4].

10- وبناء على ذلك، دعا إعلان روما الصادر عن اجتماع الوزراء في عام 2005 بشأن الصيد غير القانوني إلى وضع سجل عالمي شامل لسفن الصيد في منظمة الأغذية والزراعة، على أن يشمل أيضاً سفن النقل المبردة وسفن التموين. وأسفر ذلك عن قيام المنظمة بإجراء دراسة جدوى انتهت إلى أنه من الناحية الفنية يمكن وضع مثل هذا السجل إذا توافرت شروط معينة.

11- واستعرضت لجنة مصايد الأسماك في دورتها السابعة والعشرين في عام 2007 ما تم من أعمال مبدئية بشأن السجل العالمي، وأيدت عقد مشاورة خبراء في هذا الشأن، وهي المشاورة التي عقدت في عام 2008. انظر تقرير مشاورة الخبراء بشأن وضع سجل عالمي لسفن الصيد وسفن النقل المبردة وسفن التموين، روما 25–28 فبراير/شباط 2008.

---

[1] وضعت خطة العمل الدولية لمنع الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم وردعه والقضاء عليه كصك طوعي، في إطار مدونة السلوك بشأن الصيد الرشيد، استجابة لطلب لجنة مصايد الأسماك في دورتها الثالثة والعشرين. وأقرت هذه الخطة بتوافق الآراء في الدورة الرابعة والعشرين للجنة في 2 مارس/آذار 2001، ثم صدق عليها مجلس المنظمة في دورته العشرين بعد المائة في 23 يونيو/حزيران 2001.

[2] خطة العمل الدولية لمنع الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم وردعه والقضاء عليه، المادة 42.

[3] خطة العمل الدولية لمنع الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم وردعه والقضاء عليه، المادة 9.

[4] تنفيذ خطة العمل الدولية لمنع الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم وردعه والقضاء عليه. *الخطوط التوجيهية الفنية للمنظمة بشأن الصيد الرشيد*، العدد رقم 9، روما، المنظمة، 2002، القسم 4–2.

12- وقد أوصت مشاورة الخبراء بشأن السجل العالمي بما يلي:

- إن هناك مبرراً قوياً لوضع سجل عالمي؛
- ينبغي النظر إلى وضع السجل العالمي باعتباره مسألة لها أولوية قصوى وأن يتم تنفيذه بأسرع ما يمكن؛
- أن يكون ملكية عامة وأن يكون شفافاً؛
- أنه مجد من الناحية الفنية، بشرط أن يتناول المسائل الرئيسية، مثل التعاون من دول العلم، وإقرار عامل تعريف وحيد لهوية السفينة، وتدبير الموارد المالية.

13- ونظرت مشاورة الخبراء بشأن السجل العالمي أيضاً في الأهداف التي ينبغي أن تكون للسجل العالمي. وانطوى ذلك على مناقشة واسعة النطاق، حددت فوائد ملموسة لطائفه عريضة من المستخدمين. وقد ظهرت هذه الأهداف مع التقدم في سير العمل من أجل وضع السجل العالمي، وأقترح أن تكون هذه الأهداف هي:

- تشجيع تبادل المعلومات المحايدة التي تسمح للمستخدمين بأن يكونوا على إطلاع أفضل بطبيعة أساطيل الصيد في العالم وبمشروعية الأنشطة التي تقوم بها؛
- تحسين الشفافية وإحداث زيادة ملموسة في فعالية المصادر الحالية للمعلومات عن السفن وغيرها من أدوات الرصد والمراقبة والإشراف من أجل ردع الأنشطة غير القانونية؛
- وضع برنامج عالمي شامل للمعلومات يميز السجل العالمي عن غيره من السجلات؛
- منع الصيد غير القانوني وردعه والقضاء عليه، هو والأنشطة ذات الصلة، عن طريق إعطاء الصورة العالمية الملحة التي ستوفر المعلومات اللازمة لتحديد أولويات الموارد والتخطيط وصنع القرارات. فهذا السجل هو استجابة عالمية لمشكلة عالمية؛
- أن يكون بمثابة قاعدة بيانات دولية تغطي أكبر قدر ممكن من أساطيل العالم التي ترى الدول الأعضاء في المنظمة أنها مناسبة وضرورية للحد من الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم وغيره من المخاطر؛
- توفير فرص أمام الجميع للحصول على المعلومات ذات الصلة بالدرجة التي ترى الدول الأعضاء في المنظمة أنها مناسبة؛
- أن يكون محايداً تماماً في عرض البيانات تاركاً للمستخدمين أن يصدروا أية أحكام أو تقديرات يرونها مناسبة؛
- أن يعالج الشواغل المتعلقة بالشفافية وبإمكانية متابعة السفن وأن يتيح بقدر الإمكان فرص الحصول على المعلومات المتعلقة بالسفن، مثل البيانات المتعلقة بتدابير دولة الميناء والبيانات المتعلقة بالترخيص بالصيد؛
- أن يكون بسيطاً في تصميمه وفي علاقته بالمستخدمين، بما يشجع على المشاركة وزيادة الامتثال من خلال الحصول على صورة لمعلومات شاملة؛
- أن يكون طموحاً ومرناً في تصميمه بدرجة تكفي لإدخال بيانات في المستقبل عندما تنشأ حاجة أو فرصة لذلك.

14- وافقت لجنة مصايد الأسماك في دورتها الثامنة والعشرين عام 2009 على برنامج عمل مستمر لمواصلة استكشاف فكرة السجل العالمي حتى يمكن عرض النتائج على المشاورة التقنية.

القسم 1 – النطاق

15- المقصود من نطاق السجل العالمي هو تحديد معاييره وما سيدخل ضمنه. وقد اقترحت مشاورة الخبراء بشأن السجل العالمي (الفقرة 33) أن يكون النطاق واسعاً بحيث يستطيع السجل أن يحقق هدفه كأداة شاملة وفعالة. كما أوصت المشاورة بأن تكون أهداف السجل طموحة (الفقرة 59) بحيث يمكن تحقيق تطورات في المستقبل ومراعاة الظروف التي تجد في المستقبل.

16- ومع أخذ ذلك في الاعتبار، يمكن تقييم نطاق السجل العالمي من خلال أربعة مؤشرات مهمة. وهذه المؤشرات لا يستبعد كل منها الآخر، وإنما الأرجح أنها تشكل في مجموعها هيكل السجل العالمي وإمكانية تحقيقه لأهدافه. وهذه المؤشرات هي:

- ما هو *نوع أو فئة* السفن التي ينبغي إدراجها؟
- ما هي *المناطق (أعالي البحار والمناطق الخاضعة للولاية الوطنية)* التي ينبغي إدراجها؟
- هل ينبغي إدراج جميع سفن الصيد أم ينبغي أن يكون هناك معيار للأهلية (الحجم مثلاً)؟
- ما هي المعلومات التي ينبغي إدراجها؟

نوع أو فئة السفن التي ينبغي إدراجها

17- أدرج إعلان روما عن الصيد الرشيد في عام 2005، وهو يدعو إلى استحداث سجل عالمي شامل لسفن الصيد داخل منظمة الأغذية والزراعة – سفن النقل المبردة وسفن التموين على وجه التحديد. ويعترف هذا التطبيق الواسع بالدور المهم الذي تلعبه هذه السفن لتسهيل الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم.

18- وقد رأت مشاورة الخبراء بشأن السجل العالمي أنه من المفيد الاعتماد على الصكوك الأخرى الموجودة من قبل في تعريف المصطلحات الرئيسية مثل "الصيد" و"السفينة"، و"الأنشطة المتصلة بالصيد" حتى يمكن تحديد نطاق تغطية السجل العالمي.

19- إن التعاريف الموجودة في الصك الملزم قانوناً الذي تم الاتفاق عليه مؤخراً بشأن التدابير التي تتخذها دولة الميناء (اتفاق التدابير التي تتخذها دولة الميناء) محددة باعتبارها مفيدة بشكلٍ خاص من حيث أنها تضم سفن النقل المبردة وسفن التموين، مع ملاحظة ضرورة استبعاد سفن الصيد الترفيهي (انظر **الملحق ألف** للإطلاع على هذه التعاريف).

الاقتراح:

سيعتمد السجل العالمي تعاريف الصيد والسفينة والأنشطة المتصلة بالصيد كما جاءت في اتفاق التدابير التي تتخذها دولة

الميناء.

مناطق عمل السفن التي ستدرج في السجل

20- الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم هو ظاهرة عالمية لا تحترم الحدود الوطنية. وهو يتكرر من جانب الأساطيل التي تعمل في أعالي البحار والأساطيل التي تعمل بالقرب من السواحل ولا تقتصر تأثيراته على تهديد المخزونات السمكية فحسب، بل وتهدد بالخطر سلامة الكثير من المجتمعات الساحلية سواء في البلدان المتقدمة أو النامية.

21- وسوف يعطي السجل العالمي – بعدم تفرقته بين السفن التي تعمل داخل الولاية الوطنية وتلك التي تعمل في أعالي البحار – نقطة مرجعية واحدة لمعلومات السفن والمعلومات المتعلقة بها، مما سيساعد مجموعة كبيرة من المستخدمين كثيراً. وعلى العكس من ذلك، فلو كانت هناك استثناءات فسوف تستمر الثغرات الملموسة في صورة المعلومات، كما لن تتحقق الشفافية الكاملة.

الاقتراح:

ينبغي أن يطبق السجل العالمي على جميع السفن التي تنطبق عليها الشروط، بغض النظر عن منطقة عملها.

السفن التي ينبغي إدراجها – بحسب الحجم/القوة

22- الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم هو ظاهرة عالمية تحدث في جميع المناطق. وهو يشكل تهديداً ملموساً للأمن الغذائي وحياة الكثير من المجتمعات الساحلية. ولذا فإن على السجل العالمي – من حيث المبدأ – أن يسعى إلى أن يضم جميع السفن التي يحتمل أن يكون لها دور في هذه المشكلة.

23- وكانت مشاورة الخبراء بشأن السجل العالمي (الفقرة 59) قد أوصت بسجل شامل يضم **جميع** السفن، مع ملاحظة أن الأمر يتطلب نهجاً للتنفيذ على مراحل يكون مخططاً تخطيطاً جيداً لضمان أن تكون السفن التي لها أولويتها هي المدرجة في المرحلة الأولى.

24- ونظراً لأن إدراج **جميع** السفن قد يكون هدفاً طموحاً أكثر من اللازم في المرحلة الأولى من وضع السجل العالمي، فقد أجرت المنظمة دراسة للنظر في البدائل على أساس المخاطر، على أن تحقق هذه البدائل التغطية المثلى في الوقت نفسه. وقد أسفرت هذه الدراسة عن تصنيف السفن في أربع مجموعات. واقترحت إدراج المجموعات الثلاث الأولى في السجل العالمي من خلال برنامج للتنفيذ يخطط له. ومعنى هذا إدراج نحو 000 725 سفينة في السجل.

25- يبين الجدول 1 الأعداد التقديرية لسفن الصيد[5] في كل فئة. ويتضمن **الملحق ألف** تفصيل هذه الأعداد بحسب الطول والحمولة. ومن الضروري أن يتم التنفيذ على مراحل، وهو ما سيناقش في **القسم 4** من هذا التقرير.

الجدول-1		
الفئة	**الوصف**	**عدد السفن**
الفئة 1	100 طن أو أكثر أو 24 مترا أو أكثر	185,600
الفئة 2	50 طنا أو أكثر ولكن أقل من 100 طن أو 18 مترا أو أكثر ولكن أقل من 24 مترا	164,800
الفئة 3	10 أطنان أو أكثر ولكن أقل من 50 طنا أو 12 مترا أو أكثر ولكن أقل من 18 مترا	375,200
الفئة 4	أقل من 10 أطنان وأقل من 12 مترا	3,274,400
المجموع		4,000,000

26- والوسيلة البديلة لتحديد أي السفن التي تدرج في السجل، ربما كانت النظر في الجمع بين عاملي الحجم والقوة. ويبين الجدول 3 في **الملحق ألف** كيفية تقسيم أعداد أساطيل العالم هذه.

الاقتراح:

ينبغي أن يضم السجل العالمي جميع السفن حمولة عن 10 أطنان أو أكثر أو طولها بالكامل 12 متراً أو أكثر، بغض النظر عن اعتبارات القوة.

وكبديل، يمكن استخدام عاملي الحجم والقوة معاً لتحديد الإدراج بالسجل.

المعلومات التي ينبغي إدراجها

27- من المستحيل في هذه المرحلة تحديد كل بيان من البيانات المطلوبة لكل نموذج من نماذج المعلومات المقترحة في السجل العالمي. ومع ذلك، فعند النظر للالتزامات والتوصيات الموجودة في الصكوك الحالية بشأن مصايد الأسماك، من الممكن تحديد مجموعة شاملة من مجالات البيانات المحتملة والمفيدة لإدراجها في مرحلة مبكرة.

28- سوف يتكون لب السجل العالمي من جمع صفات السفينة التي تصف وتعرِّف هذه السفينة، وملكيتها وتشغيلها. وسيكون لكل سفينة عامل تعريف وحيد لهويتها يعطينا وسيلة أكيدة ودائمة لتحديد هويتها. كما يسهل هذا العامل ربط المعلومات المتصلة بالسفن الأخرى بسجل السفن الرئيسي.

[5] كما جاء في اتفاق التدابير التي تتخذها دولة الميناء، أي إدراج سفن النقل المبردة وسفن التموين.

29- يحتوي الجدول 4 من **الملحق ألف** على قائمة بمجالات البيانات المقترحة، ويقسمها إلى بيانات ينبغي أن تقدم كجزء من بيانات عامل التعريف الوحيد التي ينبغي تقديمها خلال سنتين من بدء العمل بالسجل العالمي، وبيانات ينبغي أن تقدم في الخمس سنوات الأولى من بدء العمل بهذا السجل. وسوف توضع شروط أخرى للبيانات مع ظهور وحدات من المعلومات الجديدة.

30- والمنتظر أن تتحمل الدولة المسؤولية الكاملة عن تقديم البيانات وأن تدرج الأحكام المناسبة في تشريعاتها الوطنية من أجل تيسير جمع هذه البيانات. ومن حيث المبدأ، يمكن تنسيق ذلك من خلال سجل وطني لسفن الصيد طبقاً لأحكام خطة العمل الدولية لمنع الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم. وسوف يتوافر الكثير من البيانات الأولية من خلال تطبيق عملية عامل تعريف السفينة الوحيد.

31- وفي الوقت الذي ينبغي أن تشكل فيه قائمة أوصاف السفن ومالكيها لب السجل العالمي، فإن من شأن إطار لوضع الوحدات أن يسمح بربط المعلومات ذات الصلة مع السفينة. فمثل هذا النهج يكفل إعطاء صورة شاملة عن المعلومات يمكن من خلالها تحقيق الأهداف الأوسع لمكافحة الصيد غير القانوني وتحسين شفافية هذا القطاع.

32- ووضع الوحدات هو نموذج لقاعدة بيانات ثبت نجاحها لإعطاء معلومات تتصل بالسفينة مع عدد من قواعد البيانات الناجحة الموجودة بالفعل[6]. ومفتاح النجاح والتكامل لهذا الوضع النموذجي هو تقديم خطة شاملة لتيسير التعريف الدقيق للسفينة والربط بين بياناتها.

33- وإذا كان هذا النهج النموذجي سوف يظهر مع مرور السنين، فإن المرشح الأول لوضع السجل هو نموذج لدعم المعلومات المطلوبة كما جاء في اتفاق التدابير التي تتخذها دولة الميناء. فالدول الأطراف في الاتفاق ملتزمة بالتعاون وتبادل المعلومات، كما أنها ملتزمة بإنشاء آلية لتقاسم المعلومات، يفضل أن تقوم المنظمة بتنسيقها[7]. ومن الممكن جمع البيانات الخاصة بزيارة الميناء والتفتيش على السفينة بصيغة موحدة (الملحقان ألف وجيم بالاتفاق)، بعد ربطها بسجل السفينة ذات الصلة في إطار السجل العالمي وعرضها من خلال هذا السجل على أي مستوى يعتبر مناسباً.

34- يمكن رؤية نمط وضع الوحدات المتوقع من الشكل 1 في **الملحق ألف**. وبشكلٍ خاص، فإن أنماط وضع الوحدات الإضافية التي يمكن أن تطرح أثناء برنامج التنفيذ المخطط له، تشمل ما يلي:

- تدابير دولة الميناء؛
- تراخيص الصيد؛

[6] من أمثلة ذلك قاعدة بيانات النظام الأوروبي للمعلومات المتعلقة بجودة الشحن للسفن التجارية، وقاعدة بيانات نظام المعلومات العالمية المتكامل للنقل البحري الذي تديره المنظمة البحرية الدولية.

[7] (المادتان 6-1 و16).

- السفن المعنية؛
- البيانات الأخرى المتعلقة بالرصد والمراقبة والإشراف؛
  - الصعود إلى ظهر السفينة والتفتيش عليها
  - تاريخ المخالفات
  - الحجز

الاقتراح:

من حيث المبدأ، ينبغي أن يحتوي السجل العالمي على مجموعة كبيرة من المعلومات المتعلقة بالسفينة، من خلال برنامج تنفيذ مخطط له. ويتضمن الجدول 4 في الملحق ألف مجالات البيانات الأساسية المقترحة (كحد أدنى) مع ضرورة إضافة مجالات أخرى مع ظهور نماذج جديدة.

القسم 2– وضع مشروع عنصر تعريف وحيد للسفن في السجل العالمي

35– أكدت مشاورة الخبراء بشأن السجل العالمي أن أي سجل عالمي فعال ينبغي أن يقوم على نظام ترقيم لعامل تعريف وحيد لهوية السفينة، حتى يمكن إعطاء عامل تعريف واحد لكل سفينة عن طريق رقم وحيد تحتفظ به السفينة إلى الأبد، بغض النظر عن علمها أو ملكيتها أو التغييرات التي تطرأ على حالتها[8].

36– كل الأعمال التي قام بها فريق المشروع منذ مشاورة الخبراء بشأن السجل العالمي، مثل الدراسة المستقلة بشأن عامل التعريف الوحيد لهوية السفينة التي أجراها فريق المشروع[9]، والدراسة المستقلة الشاملة عن أداء دولة العلم[10]، تؤيد الرأي القائل بأنه من الضروري أن يكون هناك عامل تعريف وحيد لهوية السفينة يكون دائماً وموثوقاً به حتى يمكن تعقب السفن بصورة فعالة وتطبيق السجل العالمي بفعالية.

37– في الوقت الذي تتضمن فيه الكثير من سجلات ودفاتر قيد السفن الوطنية والإقليمية شكلاً من أشكال أرقام السفن لأغراض الإدارة الوطنية والإقليمية، فإن فعالية هذه الأرقام تقتصر على السلطة القضائية التي وضعتها. فبمجرد خروج السفينة إلى خارج هذه السلطة القضائية، تتضاءل فائدة رقم السجل ويصبح من حق السفينة أن تغير شخصيتها القانونية والمادية بطرق يسهل معها عدم التعرف عليها ويصعِّب من متابعتها. كما أن الكثير من الخطط الوطنية والإقليمية تواجه مشكلات ملموسة في الازدواجية، تجعل من الصعب التمييز بين السفن التي تحمل أسماء متشابهة.

38– ورغم ذلك، فإن نظم الترقيم الوطنية والإقليمية هذه لها أهميتها في السياق الوطني والإقليمي الذي تعمل فيه، وينبغي النظر إلى رقم عامل التعريف الوحيد لهوية السفينة في السجل العالمي كمسألة مكملة وليست بديلة لنظم الترقيم الوطنية والإقليمية.

39– ولكي يكون مشروع عامل التعريف الوحيد لهوية السفينة فعالاً وعملياً لأغراض السجل العالمي، ينبغي أن تتوافر فيه الصفات التالية:

- أن يكون عاملاً وحيداً ودائماً؛
- أن يتسم بالتكامل في جمع البيانات والاحتفاظ بها؛

[8] كانت الحاجة إلى عامل تعريف وحيد لهوية السفينة في الأصل أحد استنتاجات دراسة الجدوى الخاصة بالسجل العالمي التي عرضت على لجنة مصايد الأسماك في دورتها السابعة والعشرين عام 2007، وشكل هذا الاستنتاج الأساس الذي استندت إليه لجنة مصايد الأسماك في قرارها بالتوصية بمواصلة العمل.

[9] MRAG Asia Pacific Pty Ltd (Shelley Clarke), Investigation of Unique Vessel Identifier (UVI) and Phasing Options, 26 March 2010, Document number: **TC-GR/2010/Inf.5**

[10] von Kistowski K, Flothmann S, Album G, Dolan E, Fabra A, Lee E, Marrero M, Meere F, Sack K. (2010), Port State Performance: Putting Illegal, Unreported and Unregulated Fishing on the Radar, p. 42, prepared for The Pew Charitable Trusts and published online on 25 May 2010, available at: http://www.pewtrusts.org/uploadedFiles/wwwpewtrustsorg/Reports/Protecting_ocean_life/Port%20State%20Performance%20report.pdf?n=6316

- أن يكون عملياً بحيث يشمل المجموعة الكاملة من سفن الصيد التي ينتظر إدراجها في السجل العالمي؛
- أن يكون عملياً وفعالاً بالنسبة لاحتياجات البيانات، وإمكانية الوفاء بهذه الاحتياجات؛
- أن يكون قابلاً للاستمرار من حيث هيكل الإدارة والتكاليف.

40- ومع أخذ هذه السمات في الاعتبار، بحثت الدراسة المستقلة لعامل التعريف الوحيد لهوية السفينة التي سبقت الإشارة إليها، مجموعة من مشروعات عامل التعريف المحتمل من داخل القطاع البحري ومن خارجه على السواء. وخلصت إلى أن خطة الترقيم في المنظمة البحرية الدولية التي تديرها شركة IHS-Fairplay هي الأنسب من حيث الكفاءة (إذ أنها لا تحتاج إلى وضع نظام جديد قد تنشأ عنه ازدواجية) ومن حيث الملاءمة (حيث أن الأسطول التجاري يضم بالفعل الكثير من سفن الصيد)، ومن حيث الاعتبارات الفنية (إذ أن شروط البيانات التي تضمن تكامل النظام يمكن أن تتوافر في أغلب السجلات الوطنية مع تعديلات بسيطة)[11].

41- إن خطة الترقيم في المنظمة البحرية الدولية تفي بجميع المعايير المطلوبة، وأثبتت أنها فعالة في القطاع البحري بالنسبة للسفن التجارية، وهي تضم بالفعل أكثر من 500 23 سفينة صيد، وهي أفضل عامل تعريف وحيد لهوية السفينة يمكن أن يساند المبادرات الدولية الأخرى مثل نظام تحديد الهوية الآلي[12] ونظام تحديد هوية السفن وتتبعها عن بعد[13].

42- وتصدر شركة IHS-F أرقام السفن من المنظمة البحرية الدولية مجاناً إلى أحواض السفن وأصحاب السفن/مشغلي السفن، والإدارات، وجمعيات التصنيف بناء على طلب الترقيم المقدم على استمارة طلب الترقيم المستوفاة، والتي يمكن الحصول عليها من الموقع www.imonumbers.ihsfairplay.com.

43- وتشير شركة IHS-F إلى أن نظام الترقيم في المنظمة البحرية الدولية يسمح الآن بإدراج جميع سفن الصيد التي حمولتها 100 طن أو أكثر، كما أنه من الممكن التوسع في خطة الترقيم لتشمل سفن تقل حمولتها عن 100 طن، بحيث يكون هناك مصدر واحد لعامل التعريف الوحيد لهوية السفينة بالنسبة لجميع السفن المدرجة في السجل العالمي[14].

---

[11] مجموعة تقدير الموارد البحرية، مرجع سبق ذكره، ص 80.

[12] نظام تحديد الهوية الآلي هو نظام تتبع ساحلي قصير المدى يستخدم على ظهر السفن وتستخدمه خدمات حركة السفن لتحديد هوية السفن ومعرفة مواقعها بتبادل البيانات إلكترونيا مع السفن القريبة ومع محطات خدمات حركة السفن.

[13] أنشأت المنظمة البحرية الدولية نظام تحديد هوية السفن وتتبعها عن بعد كنظام دولي في 19 مايو/أيار 2006 بموجب القرار MSC.202(81). وهو القرار الذي عدل المادة 19-1 من الباب الخامس من الاتفاقية الدولية لحماية الأرواح في البحر، وأصبح ملزما لجميع الحكومات المتعاقدة مع المنظمة البحرية الدولية. وتطبق أحكام نظام تحديد هوية السفن وتتبعها عن بعد على أنواع معينة من السفن التي تقوم برحلات دولية. ولابد أن تحدد السفن موقعها آليا لإدارة العلم أربع مرات على الأقل يوميا. وللحكومات الأخرى المتعاقدة أن تطلب معلومات عن سفن لها فيها مصلحة مشروعة بموجب أحكام النظام.

[14] اقترحت دراسة مستقلة مؤخراً إمكانية إدراج جميع سفن الصيد التي تزيد حمولتها عن عشرة أطنان أو يزيد طولها عن 12 متراً (والمعتقد أنها في حدود 000 700 سفينة) ويمكن تنفيذ هذا الاقتراح في عملية من ثلاث خطوات كما يرد في القسم الخاص بالتنفيذ.

44- وبعد دراسة مستفيضة للبدائل الموجودة لعامل التعريف الوحيد لهوية السفينة اقترحت الدراسة المستقلة لهذا العامل أربعة خيارات قبل أن تؤيد بشدة الخيار 1 – خطة ترقيم السفن في شركة IHS-F (المنظمة البحرية الدولية)، باعتباره الخيار الأفضل. والخيار 1 هو:

- الخيار 1: هو أرقام شركة IHS-F (المنظمة البحرية الدولية) لجميع سفن الصيد المدرجة في السجل العالمي بغض النظر عن الحجم. ويفترض هذا الخيار أن هذه الشركة على استعداد للتوسع في خطة المنظمة البحرية الدولية الحالية وبإمكانها بالفعل التوسع فيها لتشمل هذه المجموعة من السفن.

45- أما الخيارات الثلاثة الأخرى التي تمت دراستها فهي:

- الخيار 2: أرقام شركة IHS-F (المنظمة البحرية الدولية) لجميع سفن الصيد التي حمولتها 100 طن أو أكثر بالإضافة إلى وضع نظام منفصل لعامل التعريف الوحيد لهوية السفينة بالنسبة للسفن الأصغر على أساس مجموعات رموز مخصصة، أي مجموعات من الأرقام تصدر للوسطاء مثل إدارات الأعلام لتخصيصها. وإذا كان هذا الخيار سوف يعتمد على مجموعات أرقام تصدر مركزياً، فإن دول العلم سوف تكون مسؤولة عن إصدار خطط الترقيم وإدارتها بالنسبة لسفنها؛
- الخيار 3: أرقام شركة IHS-F (المنظمة البحرية الدولية) لسفن الصيد التي حمولتها 100 طن أو أكثر بالإضافة إلى خطة منفصلة لعامل التعريف الوحيد لهوية السفينة تديرها الدولة على أساس أرقام السجل الوطني الموحدة في استمارة واحدة للسفن التي تقل حمولتها عن 100 طن. ويحمل هذا النموذج اللامركزي في طياته خطورة عدم الاتساق والتكامل على مستوى العالم؛
- الخيار 4: خطة جديدة تماماً لجميع سفن الصيد في السجل العالمي بصرف النظر عن حمولتها، استناداً إلى المعيار رقم 10087 في المنظمة الدولية للتوحيد القياسي وأي صيغة مشابهه متفق عليها عالمياً. وسوف تكون إدارة هذه الخطة مركزية ضماناً لسلامة البيانات، ولكن الإدارة العالمية لها ستكون مكلفة.

46- وإذا كان الخيار المفضل به العديد من المزايا والقليل من المساوئ، فإن كل خيار من الخيارات الأخرى يمثل تحديات ملموسة من حيث وضعه وتنفيذه وإدارته، كما أنه سيبذل جهداً كبيراً لإقامة قاعدة بيانات شاملة ومتكاملة تتماشى مع خطة الترقيم في شركة IHS-F (المنظمة البحرية الدولية). وللحصول على تحليل للخيارات الأربعة، المرجو الرجوع إلى **الملحق باء**.

47- بشكل عام، يبدو الخياران 1 و4 أشمل وأسهل حل مع قدر كبير من احتمال التكامل العام للخطة. والأرجح أن يكون الخيار 1 أقل تكلفة بكثير، وأن يعطي درجة أكبر من التكامل الحالي لأنه يستفيد من البنية الأساسية والنظم الموجودة بالفعل.

- الخيار 1: إذا تم اختيار شركة IHS-F باعتبارها أفضل مصدر لعامل التعريف الوحيد لهوية السفينة بالنسبة لسفن الصيد باستخدام خطة الترقيم المتبعة في المنظمة البحرية الدولية، فإنها سوف تتحمل مسؤولية وضع قاعدة البيانات الخاصة بسفن الصيد وإدارتها والمحافظة عليها، ضمن ذلك المسؤولية عن إصدار رقم المنظمة البحرية الدولية. وسوف تفرض شركة IHS-F رسماً سنوياً على السجل العالمي لتغطية تكاليف تقديم هذه الخدمة، ولكنها ستقدم بيانات السفينة المجهزة إلى السجل العالمي مجاناً:
  - خدمة شركة IHS-F مقترحة كعملية إضافة قيمة تسمح للسجل العالمي بالحصول على خطة لعامل التعريف الوحيد لهوية السفينة مع التأكيدات الحالية بجودة قاعدة البيانات وتكاملها باستخدام النظم والشبكات الموجودة؛
  - تقدر تكاليف هذه الخدمة في السنتين الأولى والثانية بنحو 000 520 دولار أمريكي لتغطية مرحلة التنفيذ الأولى (انظر القسم 4)[15]. وسوف تقل هذه التكاليف بعد ذلك مع انتقال العمل من مرحلة التأسيس إلى مرحلة الصيانة فيما يتعلق بسفن المرحلة الأولى، ولكن التكاليف المرتبطة بالمراحل التالية ينبغي تطبيقها. ولأغراض تقدير تكاليف القسم 3، تظهر رسوم شركة IHS-F باستخدام التكاليف الأولية بعد تعديلها سنوياً بحسب التضخم بمعدل 6 في المائة. وسوف يسمح ذلك لجميع السفن في كل المراحل الثلاثة بالإدراج في السجل العالمي؛
  - ستقوم شركة IHS-F بتحميل قاعدة بيانات عامل التعريف الوحيد لهوية السفينة بالقيمة المضافة على فترات منتظمة دون أي تكاليف إضافية؛
  - يتضمن **الملحق باء – 1** تخطيطاً للاقتراح الخاص بشركة IHS-F .
- الخيار 4: أخذاً في الاعتبار أهمية عمليات التحقق من البيانات للمحافظة على تكامل قاعدة البيانات، لا بد من وضع هيكل على أساس النموذج المستخدم في شركة IHS-F داخل وحدة إدارة السجل العالمي وفي المواقع الاستراتيجية عالمياً وسيكون ذلك أمراً مكلفاً يتطلب 12 موظفاً على الأقل. وسوف يتعين إقامة علاقات تعاقدية مع بعض المنظمات مثل سلطات المراقبة في دولة الميناء لكي تقوم هذه المنظمات بجمع البيانات وكتابة تقارير عن تحركات أسطول الصيد وبيانات عن التفتيش، وعلى الأخص بالنسبة لسفن النقل المبردة وسفن التموين.

48- ويتيح الخياران 2 و 3 فرصة أمام الدول لوضع وتنفيذ وإدارة جزء كبير من خطة عامل التعريف الوحيد لهوية السفينة في السجل العالمي، وإن كانا يمثلان تحدياً يتمثل في أن الكثير من البلدان لن تكون في وضع يسمح لها باستكمال هذه العملية دون مساعدة ملموسة لوضع السجل. كما يجدر بالملاحظة أن تجربة الآخرين الذين يستخدمون هذا النموذج توحي بأن عمليات المحافظة على العملية والبيانات المستمرة تصاب بالفشل في أغلب الأحيان (انظر **الملحق باء** والدراسة المستقلة عن عامل التعريف الوحيد لهوية السفينة). كما ينبغي النظر في التكاليف المماثلة لتلك الخاصة بالخيار 4 فيما يتعلق بالتحقق من البيانات.

[15] يمثل ذلك تكلفة تقل عن 6 دولارات لكل سفينة.

الاقتراح:

سيقوم السجل العالمي بالاتصال بشركة IHS-F لإصدار أرقام المنظمة البحرية الدولية باعتبارها الأفضل لعامل التعريف الوحيد لهوية السفينة في السجل العالمي بالنسبة لجميع السفن من حمولة 100 طن أو أكثر أو التي يبلغ طولها بالكامل 24 متراً أو أكثر (المرحلة 1). أما مرحلة التوسع التالية في الخطة لتشمل السفن التي تقل حمولتها عن 100 طن أو يقل طولها بالكامل عن 24 متراً (المرحلتان 2 و 3). فسوف تجري على أساس تجربة المرحلة 1، طبقاً لمعايير يتفق عليها بالتفاوض مع شركة IHS-F.

القسم 3– استضافة السجل العالمي وتطويره وتمويله

49– يتناول هذا القسم ثلاثة عوامل مهمة في وضع السجل العالمي:

- أين ستتم استضافة (مكان) السجل العالمي وكيف؟
- أين يجب وضع قاعدة البيانات الخاصة بالسجل العالمي وإدارتها، وكيف؟
- ما هي الموارد المطلوبة لوضع سجل عالمي فعال والاحتفاظ به؟

50– هناك عدد من البدائل المحتملة الموجودة داخل هذه الاعتبارات، والمطلوب توصيات بشأن كيفية وضع السجل العالمي وإدارته.

51– **والاعتبار الأول** هو أين ينبغي استضافة (مكان) السجل العالمي. وهناك احتمالان لذلك:

- داخل منظمة الأغذية والزراعة؛ أو
- تحت مظلة منظمة خارجية

52– إذا تقرر وضع السجل العالمي داخل منظمة الأغذية والزراعة، فسيكون من المهم الاعتراف أنه لا توجد في الوقت الحاضر قدرة أو موارد مالية للقيام بذلك. وسوف يحتاج الأمر إلى موارد إضافية جديدة بنفس الدرجة المطلوبة إذا كان القرار هو وضع السجل العالمي خارج منظمة الأغذية والزراعة.

53– **والاعتبار الثاني** هو أين وكيف ينبغي وضع قاعدة البيانات الخاصة بالسجل العالمي وإدارتها. فليس من الضروري وضع قاعدة البيانات والاحتفاظ بها داخل وحدة إدارة السجل العالمي. ويمكن استضافة قاعدة البيانات هذه داخل منظمة الأغذية والزراعة كجزء من البنية الأساسية الإلكترونية التي تستضيف السلسلة الطويلة من قواعد البيانات أو قد يكون من المناسب الاستعانة بعناصر خارجية لتوريد خدمات متخصصة لقاعدة البيانات. وفي كلتا الحالتين ينبغي الاستفادة إلى أقصى درجة من البنية الأساسية ومن الخبرات الموجودة، مع تقليل التكاليف.

54– يتضمن **الملحق جيم – 1** تقديراً لقدرة المنظمة على وضع قاعدة البيانات الخاصة بالسجل العالمي واستضافتها.

55– وعند النظر في إمكانيات الاستعانة بعناصر خارجية لتقديم خدمات متخصصة لقاعدة البيانات، جرت دراسة قاعدتي بيانات بحرية هما النظام الأوروبي للمعلومات المتعلقة بمراقبة جودة الشحن ونظام المعلومات العالمية المتكامل للنقل البحري (اللذان تديرهما المنظمة البحرية الدولية). ويتضمن **المرفق جيم** تعليقاً على مزايا هاتين القاعدتين ومدى ملاءمتهما.

56- وأجريت تجربة محدودة أيضاً بالتعاون مع نظام المعلومات العالمية المتكامل للنقل البحري في المنظمة البحرية الدولية باستخدام بيانات السفن المقدمة من هيئة مصايد أسماك شمال شرق الأطلسي. وتأتي تفاصيل الدروس المستفادة أيضاً في **الملحق جيم**.

57- وأمر فريق المشروع الخاص بالسجل العالمي – آخذاً في اعتباره تصميم قواعد البيانات في المستقبل – بوضع مجموعة مبدئية من وثائق احتياجات المستخدمين، التي تعكس كلاً من شروط المستوى الرفيع والتفاصيل في قاعدة بيانات السجل العالمي. وترد هذه الوثائق ضمن قائمة الوثائق المطروحة على المشاورة التقنية.

58- ويصف **الملحق جيم** النماذج الثلاثة المحتملة لإدارة السجل العالمي. وهو يصف نموذجاً تشغيلياً تتوافر فيه الشروط التالية:

- توجد وحدة إدارة السجل العالمي داخل منظمة الأغذية والزراعة، كما توضع قاعدة بيانات السجل العالمي أيضاً داخل المنظمة وتبقى هناك؛
- توجد وحدة إدارة السجل العالمي داخل منظمة الأغذية والزراعة، ولكن قاعدة بيانات السجل توكل إلى مقدم خدمات متخصص بقواعد البيانات بمقتضى ترتيبات خدمة تعاقدية؛
- توجد وحدة إدارة السجل العالمي في منظمة أخرى بخلاف منظمة الأغذية والزراعة. وفي هذا التصور، يمكن أيضاً لقاعدة البيانات أن توجد داخل وحدة الإدارة أو أن توكل إلى مقدم خدمات متخصص بقواعد البيانات.

59- نظراً لأن هناك مجموعة من مهام وضع السجل العالمي وإدارته والمحافظة عليه مما ينبغي القيام بها ضماناً للفعالية الحالية للسجل العالمي، فمن المقترح إنشاء وحدة إدارة للقيام بهذه المهام. وستتحمل هذه الوحدة المسؤولية اليومية عن وضع السجل العالمي وتشغيله، بما في ذلك بناء القدرات وبروتوكولات تبادل البيانات، وكذلك وضع توجهها الاستراتيجي. ويتضمن **الملحق جيم** الواجبات المحددة لهذه الوحدة.

60- وعند تقدير احتياجات وحدة الإدارة من الموظفين، يعطينا نموذج النظام الأوروبي للمعلومات المتعلقة بمراقبة جودة الشحن فهماً للواجبات والمهام التي لابد من القيام بها لتحقيق التكامل المستمر للخدمات المقدمة. ومن الممكن أن تضم هذه الوحدة – كحد أدنى – مديراً، و2–4 موظفين لضمان جودة البيانات، وكاتب واحد. وبالإضافة إلى ذلك، يحتاج الأمر إلى اثنين من موظفي التدريب والتطوير للقيام بأعمال تنمية القدرات على امتداد فترة التنفيذ. ويعكس ذلك التوجه القوي من جانب لجنة مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية إلى ضرورة تلبية احتياجات الدول النامية.

61- وبالإضافة إلى ذلك، لا بد من تقديم خدمات نظام معلومات عن طريق وحدة تقنية منفصلة تتكون من مدير، ومطور أنظمة، واستشاري مناسب بحسب احتياجات التطوير، وكاتب واحد[16] وقد استخدم مصطلح *الوحدة الفنية* ليتناسب مع طبيعة ونطاق الموارد البشرية اللازمة لإدارة قاعدة بيانات السجل العالمي وتشغيلها بغض النظر عن مكان

[16] هذا التقدير يقوم أيضاً على تجربة النظام الأوروبي للمعلومات المتعلقة بمراقبة جودة الشحن في إدارة وتشغيل قاعدة بيانات مماثلة.

وجودها. وستكون هذه الوحدة مسؤولة عن التطوير الفني لقاعدة بيانات النظام العالمي والمحافظة عليها عن طريق تطوير وتنفيذ المستويات الفنية المناسبة التي تضمن استمرار تقديم خدمات المعلومات الجيدة.

62- إذا أوكلت وظائف الوحدة الفنية إلى وكالة خارجية، فالأرجح أن يكون هناك مبلغ يدفع ضمن التكاليف التقديرية.

63- تشكل تكاليف وضع قاعدة البيانات الخاصة بالسجل العالمي والمحافظة عليها العنصر الأكبر في الميزانية المطلوبة.

- التكاليف الأولية لإقامة قاعدة بيانات جديدة ومتكاملة حيث لا توجد أي بنية أساسية، سواء كانت هذه القاعدة ستبقى داخل منظمة الأغذية والزراعة أو خارجها، باستخدام نموذج النظام الأوروبي للمعلومات المتعلقة بمراقبة جودة الشحن للاسترشاد به، والأرجح أن تكون هذه التكاليف في حدود 4–5 ملايين دولار أمريكي.
- والأرجح أن تكون تكاليف التطوير المبدئية (التعديل) إذا استخدمت إحدى قواعد البيانات الموجودة مثل النظام العالمي للمعلومات عن مصايد الأسماك، أو النظام الأوروبي للمعلومات المتعلقة بمراقبة جودة الشحن أو نظام المعلومات العالمية المتكامل للنقل البحري في حدود 1–2 مليون دولار أمريكي موزعه على السنتين الأوليين.
- وستكون التكاليف السنوية الجارية للمحافظة على قاعدة بيانات السجل العالمي وتطويره في حدود 500 000 دولار أمريكي ابتداء من السنة الثالثة، مع تعديلها بحسب التضخم حتى نهاية مرحلة التطوير.

64- ويتضمن الجدول التالي موجزاً للاحتياجات التقديرية لميزانية السجل العالمي في سنوات وضعه وما بعدها. وينبغي أن نلاحظ أننا اتبعنا نهجاً متحفظاً في تخصيص الموارد لمهمة وضع السجل العالمي، وأن الأمر قد يحتاج إلى موارد إضافية مع مرور الوقت.

وحدة الإدارة والوحدة الفنية المشتركتان لوضع السجل العالمي وتشغيله

الحالة/المهمة	السنة1	السنة 2	السنة 3	السنة 4	السنة 5	السنة 6	السنة 7	السنة 8	السنة 9
وحدة السجل العالمي (وحدة الإدارة والوحدة الفنية المشتركتان)	1 572 000	1 666 320	1 917 413	2 032 458	2 154 405	2 444 256	2 590 912	2 746 366	2 203 480
تكاليف عمليات وضع السجل	250 000	265 000	269 664	285 844	302 994	321 174	340 445	360 871	191 261
تصميم النظام وتطويره	1 000 000	1 000 000	500 000	530 000	561 800	595 508	631 238	669 113	400 000
رسوم إدارة شركة IHS-F لعامل التعريف الوحيد لهوية السفينة	520 000	520 000	551 200	584 272	619 328	656 488	695 877	737 630	350 000
المجموع	**3 342 000**	**3 451 320**	**3 238 277**	**3 432 574**	**3 638 528**	**4 017 426**	**4 258 472**	**4 513 980**	**3 144 741**
المكافئ الدائم	**10**	**10**	**11**	**11**	**11**	**12**	**12**	**12**	**9**

ملاحظات:

1- تمثل تكاليف الموظفين رقماً شاملاً يضم المرتبات والعلاوات والتشغيل

2- التكاليف الأساسية لتقييم النظام وتطويره موزعة على سنتين، مع ميزانية إضافية تسمح بتطويره والحفاظ عليه باستمرار مع إضافة أجزاء جديدة وتعديلها

3- الأرقام معدله سنويا لمسايرة التضخم بنسبة 6٪

القرار:

المطلوب إعطاء توجيهات بالنسبة للمكان المناسب، وآليات الإدارة، وأموال الدعم لعمل سجل عالمي دائم والمحافظة عليه، أي

- هل ينبغي أن يوجد السجل العالمي داخل منظمة الأغذية والزراعة، أو ينبغي البحث عن ترتيبات خارجية مناسبة لإدارته؟
- هل ينبغي أن يوضع السجل العالمي داخل منظمة الأغذية والزراعة ويدار من داخلها، أم ينبغي البحث عن مقدم خدمات خارجية متخصص في قواعد البيانات؟
- ما هي آليات التمويل التي ستنشأ لضمان التمويل المستمر للسجل العالمي؟

القسم 4– تنفيذ السجل العالمي

65– لابد من التخطيط والإدارة الجيدين لوضع السجل العالمي وتنفيذ احتياجاته، حتى يمكن إتاحة أكبر فرصة أمام الدول الأعضاء للمشاركة في العملية ووضع أو تعديل السجلات الوطنية الخاصة بسفنها بالتوازي مع برنامج التنفيذ.

66– والأهم من كل ذلك، أن الدول الأعضاء بحاجة إلى أن تتمكن من تطوير البيانات الموجودة في السجلات الوطنية لسفنها حتى يمكن طلب عامل التعريف الوحيد لهوية السفينة وتخصيصه لها[17].

67– من المعتقد أن عدد سفن الصيد في أسطول الصيد العالمي هو أربعة ملايين سفينة تقريباً، ولكن خطة التنفيذ المقترحة لن تغطي سوى نحو 000 450 سفينة منها، كما سبق أن ذكرنا في القسم 1 (النطاق).

68– إن عدد سفن الصيد بحسب فئات الحمولة والطول في قاعدة بيانات إدارة مصايد الأسماك في المنظمة[18]، وعدد السفن بحسب فئات الحمولة والطول في سجل أساطيل الاتحاد الأوروبي، يصل في مجموعه إلى ما يقدر بنحو أربعة ملايين سفينة صيد في مختلف أرجاء العالم، كما في التقسيم المبين في الجدول 2 (انظر **الملحق ألف**).

69– يمكن استخدام الفئات المذكورة في الجدول 2 لتكون أساسا لخطة تنفيذ السجل العالمي.

- ستتكون مثل هذه الخطة من عدة مراحل، تمتد لفترة ثمان سنوات وتتطلب من الدول التزاماً سياسياً وعملياً مستمراً. ومن بين العناصر المطلوبة لخطة التنفيذ:
  - إقامة وحدة لإدارة السجل العالمي تتحمل مسؤولية وضع السجل وإدارته وتشغيله والمحافظة عليه؛
  - وضع برنامج مساند لمساعدة الدول على وضع سجلات وطنية لسفن الصيد الخاصة بها والحصول على عامل تعريف وحيد لسفنها. وسوف يمتد هذا النشاط ليشمل فترة برنامج التنفيذ بأكملها مع التركيز على البلدان النامية. وكمثال، فسوف توضع برمجيات لهذا الغرض وتقدم مع دعم فني من أجل تنمية القدرات الوطنية والقدرات اللازمة لإدارة النظم المحسنة، ومواصلة العمليات الجارية؛
  - إنشاء وحدة فنية للسجل العالمي وبناء نظام جديد لقاعدة بيانات هذا السجل أو تعديل أي نظام قائم يعطي نتائج هذا السجل. وإذا تقرر إسناد مهام الوحدة إلى طرف ثالث، فلا بد من إجراء مفاوضات وإبرام عقود لهذا الغرض.
  - تنفيذ المرحلة 1 من خطة تنفيذ السجل العالمي (أي إدراج جميع السفن حمولة 100 طن أو أكثر وطولها 24 متراً أو أكثر). وتركز هذه المرحلة على جمع المعلومات الأساسية عن السفن في قلب السجل العالمي بحيث يمكن بعد ذلك إضافة معلومات ثانوية تتعلق بالسفن. (**ملاحظة**: ينبغي لكل

[17] يمكن تسهيل هذه العملية بمعرفة الأجهزة الإقليمية لمصايد الأسماك كلما أمكن ذلك، مع الأخذ في الاعتبار أحكام خطة العمل الدولية لمنع الصيد غير القانوني فيما يتعلق بالسجلات الوطنية لسفن الصيد.

[18] النظام العالمي للمعلومات عن مصايد الأسماك في المنظمة.

دولة أن تجري التعديلات الضرورية على قوانينها وعملياتها الوطنية، ضماناً لأن يقدم أصحاب السفن ذات الصلة التي يحق لها رفع علمها المعلومات اللازمة للحصول على عامل التعريف الوحيد للسفن في السجل العالمي. كما أن على الدول أن تنسق عملية تقديم الطلبات، بعد التحقق من دقة المعلومات المقدمة):

- تنفيذ المرحلة 2 من خطة تنفيذ السجل العالمي (أي إدراج جميع السفن التي تقل حمولتها عن 100 طن وطولها عن 24 متراً ولكن حمولتها تساوي خمسين طناً أو أقل وطولها يساوي 18 متراً أو أقل). وتركز هذه المرحلة أيضاً على جمع المعلومات الأساسية عن السفن من هذه الفئة في القلب من السجل العالمي (انظر الملاحظة السابقة)؛
- تنفيذ المرحلة الثالثة من خطة تنفيذ السجل العالمي (أي إدراج جميع السفن التي تقل حمولتها عن 50 طناً وطولها عن 18 متراً ولكن حمولتها عشرة أطنان أو أكثر وطولها 12 متراً أو أكثر). وتركز هذه المرحلة أيضاً على تجميع المعلومات الأساسية عن السفن من هذه الفئة، في القلب من السجل العالمي (انظر الملاحظة السابقة)؛
- وسيكون تنفيذ هذه المراحل الثلاث، مقدمة للوحدات التي تشمل المعلومات الثانوية المتعلقة بالسفن كما ذكرنا أعلاه.

70- ويتضمن الملحق دال التفاصيل الموجودة وراء كل مرحلة من مراحل التنفيذ المقترحة.

الاقتراح:

سيجري تنفيذ السجل العالمي طبقاً للخطة المذكورة في الملحق دال.

القسم 5– الحصول على معلومات عن البروتوكولات وقضايا الخصوصية

71– يمكن ترتيب الحصول على المعلومات داخل السجل العالمي بحيث تتناسب واحتياجات الدول الأعضاء في المنظمة. ومن الممكن أن تؤدي الوصلة مع السجل العالمي إلى إيجاد وظيفة للحد من فرص الحصول على معلومات بعينها بحسب فئات المستخدمين، طبقاً للإرشادات والقواعد التي ستضعها الدول.

72– إذا كانت نقطة البداية هي أن يكون السجل العالمي قاعدة بيانات محملة على الانترنت يمكن للجمهور الاطلاع عليها، فإن المسألة الرئيسية التي ينبغي معالجتها في هذا القسم هي ما إذا كان ينبغي تقييد فرص الحصول على بيانات بعينها وقصر ذلك على عدد محدود من الجمهور، وإذا كان الأمر كذلك، فمن هم أفراد هذا الجمهور؟

73– من الممكن وضع قائمة بفئات البيانات ذات الصلة كما يلي:

- صفات السفينة
- خصائص الملكية والإدارة
- خصائص تراخيص الصيد
- خصائص إصدار الشهادات
- وضع التصنيف
- تفاصيل التفتيش
- تفاصيل تاريخ السفينة
- صور السفينة

74– وبالإضافة إلى ذلك، يمكن أن تكون هناك ارتباطات بمعلومات خارجية، مثل:

- قوائم السفن المرخص لها/غير المرخص لها
- بيانات أخرى عن الرصد والمراقبة والإشراف

75– إذا كان للسفينة بالفعل رقم من المنظمة البحرية الدولية إذا كانت مدرجة في قواعد البيانات مثل النظام الأوروبي للمعلومات المتعلقة بمراقبة جودة الشحن فإن أغلب هذه المعلومات بالتالي (باستثناء الفئات الخاصة بمصايد الأسماك) موجودة بالفعل بحوزة الجماهير. وبالمثل، فإذا كانت السفينة مدرجة في إحدى قوائم السفن المرخص لها في بعض المنظمات الإقليمية لإدارة مصايد الأسماك، فالأرجح أن تكون البيانات المماثلة ملكية عامة.

76– يبين الجدولان 3 و4 (**الملحق ألف**) مجالات المعلومات الرئيسية، التي تضم فئة *صفات السفينة، المقترحة من خلال عملية عامل التعريف الوحيد لهوية السفينة*. وهذه المعلومات ضرورية حتى يمكن الإبقاء على عملية التحقق

المستمرة ضماناً لتحديد هوية أي سفينة على وجه الدقة في أي وقت من الأوقات. وتمثل هذه المجالات الحد الأدنى من البيانات المطلوبة من جانب شركة IHS-Fairplay لهذا الغرض ومن أجل إصدار عامل تعريف وحيد لهوية السفينة.

77- يمكن سن أحكام أيضاً لإدراج بيانات أخرى مفيدة ضمن فئة *صفات السفن*، بما يمكن أن يساعد في عمليات الإدارة والرصد والمراقبة والإشراف التي تستخدم في كل قطاع مصايد الأسماك. ومن الممكن أن تتضمن مثل هذه المعلومات تفاصيل عن نظام رصد السفن، ونوع المعدات المستخدمة، ومرافق التجهيز في المصانع، وقدرات التبريد.

78- ويتم جمع معلومات الإدارة أيضاً عن طريق عملية عامل التعريف الوحيد لهوية السفينة. وبمجرد صدور رقم المنظمة البحرية، تصبح هذه المعلومات متوافرة للجمهور العام من خلال قاعدة بيانات *SeaWeb* الخاصة بشركة IHS-F على الانترنت. كما يمكن تحميل هذه المعلومات على قاعدة البيانات الخاصة للسجل العالمي. وتشتمل بيانات الإدارة المحددة التي تجمع الآن كجزء من هذه العملية، على أسماء أصحاب السفن ومشغليها وعناوين عملهم.

79- ينبغي النظر في توسيع مجموعة بيانات الإدارة بحيث تشمل أسماء ربان السفينة ورئيس الصيادين.

80- يبين الشكل 1 (**الملحق باء**) نماذج المعلومات الثانوية التي ستضاف إلى السجل العالمي مع مرور الوقت والتي ستجري مناقشتها في مراحل مختلفة على امتداد هذه الوثيقة.

81- كما سبق أن أشرنا في الفقرة 6 من مقدمة هذه الوثيقة، فإن التعاون فيما بين الدول وتقاسم المعلومات بحرية، مبدأ أساسي منصوص عليه بالفعل في جميع الصكوك العالمية والإقليمية، سواء كانت ملزمة أو غير ملزمة. وفي سياق مكافحة الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم ربما كان ذلك أوضح ما يكون في خطة العمل الدولية لمنع الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم وردعه والقضاء عليه – انظر **الملحق هاء**.

82- وتشعر الدول في بعض الأحيان بأن قدرتها محدودة على تقاسم المعلومات بسبب القوانين التي تحافظ على السرية. وهذه القيود تمثل حواجز مباشرة أمام الشفافية، وتعرقل في أغلب الأحيان التحقيق المشروع في الجرائم التي تحدث في مصايد الأسماك. وهناك المزيد من المعلومات في هذا الشأن في **الملحق هاء**.

83- ويقال أيضاً في بعض الأحيان إن نشر معلومات معينه عن السفن قد يفشي معلومات حساسة عن القدرة والطاقة، ولكن من الصعب فهم هذا القول، لأن أغلب المتنافسين في صناعة الصيد لديهم معرفة دقيقة بقدرات كل منافس آخر ولا يحتاجون إلى قواعد بيانات مثل تلك الخاصة بالسجل العالمي ليحصلوا على مثل هذه المعلومات.

84- وفي حالة المعلومات الشخصية مثل اسم وعنوان المالك والمشغل أو اسم ربان السفينة، فإن القوانين التي تحافظ على السرية تحتاج بالفعل إلى النظر إليها بصورةٍ أكثر جدية:

- بصفة عامة، لا يجوز تجهيز المعلومات الشخصية أو استخدامها إلا بالطريقة المحددة والمتفق عليها عند نقطة الجمع وللأغراض المحددة عند هذه النقطة[19].
- ينبغي أن يكون الغرض من الجمع دائماً غرضاً مشروعاً، كما يتطلب الأمر موافقة الشخص عادةً؛
- يظهر الاستثناء من قاعدة الموافقة عادة عندما يكون استخدام هذا الاستثناء متسقاً مع الغرض الذي جمعت المعلومات من أجله أو متسقاً مع غرض آخر غير ظاهر – مثل الامتثال لالتزام قانوني أو عندما يكون تجهيز هذه البيانات ضرورياً لكي تحقق الوكالة التي تقوم بجمع المعلومات مصالحها المشروعة[20].

85- في سياق هذا الإطار العام، على الدول التزام ما، وفي كثير من الأحيان يكون هذا الالتزام قانونياً بموجب القانون الدولي، بأن تجد حلاً عملياً لمسائل المحافظة على السرية.

86- إن التحدي المتمثل في القضاء على الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم، وإيجاد إدارة مستدامة لمصايد الأسماك على مستوى العالم، وتحقيق تعاون مثمر وتبادل للمعلومات من أجل تحقيق هذه الأهداف، يتطلب نهجاً إيجابياً وعملياً.

87- أغلب القوانين التي تحافظ على السرية لا تتطلب أكثر من تسجيل سجلات سفن الصيد (سواء الوطنية أو العالمية) كواحد من الأهداف المشروعة لعملية جمع المعلومات، وإن كان من الممكن القول بأن هذا يعني ضمناً أحد أغراض العملية. وقد يشكل ذلك أيضا التزاماً قانونياً بمقتضى القانون الدولي لمصايد الأسماك.

88- إن مشروعية الهدف واضحة، نظراً لنطاق مشكلة الصيد غير القانوني، وطبيعة الالتزامات الدولية القائمة.

89- يحتاج الحل إلى إرادة سياسية لتهيئة مناخ عالمي من الشفافية في قطاع مصايد الأسماك بأكمله بملء فراغ المعلومات الموجود في الوقت الحاضر. وبإمكان الدول أن تظهر التزامها بالشفافية كوسيلة للقضاء على الصيد غير المشروع بإتاحة الفرصة الكاملة للحصول على المعلومات الموجودة في السجل العالمي.

الاقتراح:

كمبدأ عام، ومن أجل تحقيق الأهداف الأساسية للسجل العالمي كأداة فعالة لمكافحة الصيد غير القانوني وتحسين الشفافية من حيث علاقتها بهوية سفن الصيد وتشغيلها، فإن المعلومات الموجودة في السجل العالمي ينبغي أن تكون متاحة وغير مقيدة بقدر الإمكان. فإذا كان لا بد من فرض قيود، فإن وصلة السجل العالمي يمكن أن تحتوي على وظيفة للحد من الحصول على معلومات بعينها من جانب فئات المستخدمين، وفقاً للإرشادات والقواعد التي تضعها الدول الأعضاء.

[19] التوجيه رقم 95/46/EC ، المادة 7؛ قانون سرية المعلومات في نيوزيلندا، الباب 6؛ وقانون سرية المعلومات في كندا، الباب 7.

[20] التوجيه رقم 95/46/EC، المادة 7.

القسم 6– المسائل القانونية وما إذا كان صك ملزم في المستقبل أمراً مناسباً للسجل العالمي

90– نظرت مشاورة الخبراء بشأن السجل العالمي في عدد من المسائل القانونية المهمة لإنشاء السجل العالمي. وكانت كل مسألة من هذه المسائل ذات صلة بالمشاورة التقنية، ويتضمن **الملحق واو** ملخصاً لكل مسألة منها[21]:

- التمييز بين السجل ودفتر القيد؛
- اختصاصات منظمة الأغذية والزراعة في إنشاء السجل العالمي؛
- قيمة النظام القانوني القائم لتسجيل سفن الصيد — وسجل تراخيص سفن الصيد في أعالي البحار؛
- مسائل السرية؛
- الحيادية والتنازلات.

91– وهناك مسألة قانونية أخرى تتطلب النظر فيها في مشاورة الخبراء التقنية هذه، ألا وهي ما إذا كان ينبغي للسجل العالمي أن يكون له صك قانوني يعتمد عليه كأساس له (بخلاف دستور منظمة الأغذية والزراعة) وإذا كان الأمر كذلك، فما هو نوع هذا الصك؟

هل ينبغي أن يستند السجلّ العالمي إلى صكّ قانوني، وفي حال الإيجاب، من أي نوع؟

92– لإعطاء إرشادات بشأن هذين السؤالين، طرح على مشاورة الخبراء بشأن السجل العالمي موجز للخيارات القائمة[22].

93– أولاً، ينبغي النظر في مزايا كل صك من الصكوك القانونية القائمة لمعرفة مدى مناسبتها لإدراج شروط السجل العالمي فيها:

- **اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار** (1982) لا تحدد أولويات، ولا تحتوي على أي عملية مستمرة لتبادل البيانات بين الدول وأي منظمة دولية. وهي اتفاقية إطارية تتناول المبادئ القانونية العامة[23]. ولن تكون صكاً مناسباً لإعطاء سلطة محددة لتشغيل السجل العالمي؛

[21] للحصول على صورة كاملة لهذه المسائل، هناك العديد من الوثائق التي تعطي معلومات مفيدة. G Lugten, Chapter 4 of Navigating Pacific Fisheries, *The FAO Global Record of Fishing Vessels: Issues for Pacific Island States & the Forum Fisheries Agency*, 2009, Oceans Publications, ANCORS, University of Wollongong, available at http://www.ancors.uow.edu.au/images/publications/Navigating%20Pacific%20Fisheries%20Ebook/Chapter_4_Navigating_Pacific_Fisheries.pdf. See also G Lugten, *Current Legal Developments Food and Agriculture Organization*, The International Journal of Marine and Coastal Law 23 (2008) 761-767

[22] المرجع السابق، المرفق حاء، ص 37.

- **كما أن اتفاقية الأمم المتحدة بشأن المخزونات السمكية** لا تصلح لمثل هذا الغرض. فإذا كانت هذه الاتفاقية تعطي إرشادات محددة بشأن نمط بيانات السفن التي ينبغي جمعها وتقاسمها، فإنها مقيدة قانونيا بقصر تطبيقها على موضوع المخزونات السمكية المتداخلة المناطق والكثيرة الارتحال؛
- وربما كانت **اتفاقية الامتثال** هي أنسب صكوك القانون الصارم في الوقت الحاضر ومع ذلك، وكما جاء في **المرفق واو**، فإن بها نقاط ضعف كثيرة رغم بعض نقاط القوة، باعتبارها صكاً تأسيسياً للسجل العالمي، وهي نقاط تحتاج إلى علاجها. وهذه النقاط على وجه التحديد هي:
  - إن مشكلة الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم هي أكبر من أن تكون إحدى مشكلات أعالي البحار. وإذا كان للسجل العالمي أن يعالج بصورةٍ شاملة جميع أشكال هذا النوع من الصيد، فلا بد من تطبيقه على نطاق واسع؛
  - تستثنى اتفاقية الامتثال السفن التي يقل طولها عن 24 مترا. ويعكس ذلك النص الذي يمثل مشكلة مماثلة في المادة 94 من اتفاقية عام 1982 الذي جاء فيه أن "السفن صغيرة الحجم" تستثنى من القواعد الدولية المقبولة بشكل عام، مثل عملية القيد. ومع ظهور الصيد غير القانوني كمشكلة عالمية كبيرة، واتساع حركة سفن الصيد الصغيرة في العالم فإن هذه الأحكام ستحول دون السجل العالمي وتحقيق أهدافه، وعلى الأخص هدفه الرئيسي كأداة لمنع الصيد غير القانوني وردعه والقضاء عليه؛
  - وإذا كانت المادة سادساً تدعو إلى إتاحة المعلومات الخاصة بسفن الصيد لمنظمة الأغذية والزراعة بصورة إلزامية واختيارية، فإن جودة البيانات تثير مشكلة من حيث تباين تصديها للصيد غير القانوني وامتثالها لمتطلبات الدول الأطراف؛
  - تتناول المادة سابعا من اتفاقية الامتثال، التعاون مع البلدان النامية، وإن لم تشر إلا إشارة عابرة لهذا الموضوع الهام. وسوف تستمر استحالة التنفيذ الكامل والفعال للصكوك الدولية في كثير من البلدان النامية إذا لم يتوافر اهتمام دقيق بدعم التنمية المستدامة؛
  - وأخيرا، فإن قاعدة بيانات سجل تراخيص سفن الصيد في أعالي البحار التي يتم من خلالها تقاسم بيانات سفن الصيد في اتفاقية الامتثال لا يمكن للدول الأطراف الدخول إليها، وبالتالي فإنها لا تصلح لتحقيق أهداف السجل العالمي.
- تعطي المادة 42 من خطة العمل الدولية لمنع الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم صورة شاملة عن السفن وملكيتها، ومن الممكن أن تكون بذلك صكاً مناسباً للسجل العالمي. ولكنها ستحتاج إلى شيء من التعديل لكي تشمل جميع البيانات المحددة اللازمة للحصول على عامل التحديد الوحيد لهوية السفينة في السجل العالمي، ولكنها كصك قانوني غير ملزم لا تستلزم الامتثال؛
- كما يعتبر الاتفاق بشأن التدابير التي تتخذها دولة الميناء لمنع الصيد غير القانوني (التي لم تدخل بعد حيز التنفيذ) صكاً محتملاً يعطي سلطة محددة لتشغيل السجل العالمي. فأحكام هذا الاتفاق ملزمة للدول الأطراف وتطالب السفن بالفعل بتقديم مجموعة كبيرة من البيانات عند دخول أي ميناء أجنبي. وهي تتمتع بميزة

[23] تقترب المادة 119 بشأن الموارد الحية في أعالي البحار من التعامل مع السجل العالمي المقترح، عندما تنص على "المساهمة بالبيانات ذات الصلة لصون المخزونات السمكية وتبادلها على أسس منتظمة عن طريق المنظمات الدولية المختصة".

تطبيقها على جميع السفن، وإن كان الأمر سوف يحتاج إلى تعديلها لمطالبة جميع السفن (في نطاق الحجم المنصوص عليه في السجل العالمي) بالحصول على عنصر التعريف الوحيد للسفن في هذا السجل.

94- بشكلٍ عام، ربما كان أنسب الصكوك الموجودة التي يمكن القول بأنها الأكثر نجاحاً، هي خطة العمل الدولية لمنع الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم. ورغم أنها غير ملزمة، فقد حظيت بفهم واسع كما أن أحكامها العامة تعطي بالفعل دعماً مباشراً لمفهوم السجل العالمي. وسوف يحتاج الأمر إلى بعض التعديلات لإعطاء إطار محدد للسجل العالمي، ومن الممكن مواصلة العمل داخل منظمة الأغذية والزراعة لتيسير ذلك.

95- والبدائل المتاحة لاستخدام أحد الصكوك القائمة هي وضع صك منفصل ومحدد للسجل العالمي، أو الاعتماد على الامتثال الطوعي الخالص.

96- فميزة الصك القانوني المحدد هي إعطاء إطار واضح لإعطاء البيانات ومعرفة نطاق السجل العالمي، ولكن كونه ملزماً بطبيعته قد يعني أن يكون استيعابه بطيئاً.

97- ومن ناحية أخرى، فإننا لو اعتمدنا على المشاركة الطوعية الخالصة، فإن الأسواق قد تفرض ضغوطاً تكفي لتحفيز المشاركة من خلال آلياتها العديدة للاستيراد – التصدير وغيرها من عمليات التحكم الإقليمية. ورغم ذلك، فالأرجح ألا تطبق مثل هذه الحوافز إلا على السفن الكبيرة، وهو ما سيعطل تحقيق الأهداف الأوسع من مكافحة الصيد غير القانوني.

98- إذا رئي أن الصك الملزم هو المناسب، فمن الممكن أن تبدأ عملية وضع السجل العالمي كمدونة طوعية (مع وضع خطوط توجيهية) بغرض وضع صك ملزم بعد فترة زمنية يجري الاتفاق عليها.

99- بالنسبة لمدى تعريف الصك الملزم للسجل العالمي، ينبغي أن تكون مهمة عامل التعريف الوحيد لهوية السفينة هي الغرض الأول. ويمكن حينئذٍ معالجة تحديد أنماط معلومات السفن ذات الصلة التي ستقدم إلى السجل العالمي.

100- وبالمثل – فلو أن أي صك قائم مثل خطة العمل الدولية لمنع الصيد غير القانوني اعتبر مناسباً للتعديل لكي يضم إطاراً للسجل العالمي، من الممكن أن تبدأ عملية وضع السجل على الفور كمدونة طوعية وأن تتطور في الوقت المناسب لكي تدرج في الصك القائم.

الاقتراح:

ينبغي أن يوضع السجل العالمي كمبادرة طوعية خالصة، بشرط أن تلتزم الدول الأعضاء عن طريق لجنة مصايد الأسماك بتقديم الدعم السياسي والتشغيلي المناسب على المستويات الوطنية والإقليمية والعالمية، ضماناً لنجاح السجل.

وينبغي أن يستمر العمل من أجل استكمال وضع صك ملزم قانوناً يتضمن تطبيق عامل التعريف الوحيد لهوية السفينة على السفن ذات الصلة، جنباً إلى جنب مع تحديد الاحتياجات من البيانات اللازمة للسجل العالمي في الوقت الحاضر وفي المستقبل.

القسم 7– تحديد الاحتياجات والفرص القطرية

101– دعت لجنة مصايد الأسماك في دورتها الثامنة والعشرين إلى الإقرار باحتياجات البلدان النامية عند وضع السجل العالمي وتطبيقه.

102– كانت مشاورة الخبراء بشأن السجل العالمي قد أقرت من قبل بأن البلدان النامية ستكون لها احتياجات خاصة إذا كان لها أن تساهم في السجل العالمي وتستفيد منه، وتناولت اللجنة بالفعل هذه الحقيقة. وينبغي تقديم المساعدات المالية والخبرة في بناء القدرات بطريقه مماثلة لحساب الأمانة الذي جاء ذكره في المادة 21 من الاتفاق بشأن التدابير التي تتخذها دولة الميناء لمنع الصيد غير القانوني. كما ينبغي تقديم مساعدات مالية وفنية أخرى إلى البلدان النامية من الوكالات والأجهزة المتخصصة الأخرى في الأمم المتحدة مثل البنك الدولي وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة.

103– اكتشف العمل الذي قام به فريق مشروع السجل العالمي مجموعة كبيرة من فرص تنمية القدرات أثناء الاتصالات التي أجراها الفريق مع الدول النامية، ومن بينها:

- وضع أنظمة وطنية متكاملة لسجلات السفن؛
- المساعدة بالتكنولوجيا؛
- المساعدة في وضع أطر قانونية متكاملة للرصد والمراقبة والإشراف؛
- التدريب على استخدام السجل العالمي وغيره من أدوات الرصد والمراقبة والإشراف بصورةٍ فعالة كحزمة متكاملة لمكافحة الصيد غير القانوني وتوعية المجتمعات المحلية.

104– ومن أجل تنسيق هذه الأهداف والعمل على تحقيقها، من المقترح توفير موارد لوحدة إدارة السجل العالمي لتعيين اثنين من موظفي التدريب والتطوير لتقديم برنامج شامل للدعم طوال فترة تطبيق السجل العالمي (انظر **القسم 3**).

الملاحق

الملحق "ألف" – النطاق

نوع السفن التي ستدرج في السجل

1- تعاريف مأخوذة من الاتفاق بشأن التدابير التي تتخذها دولة الميناء.

- **الصيد** يعني:
  - البحث عن الأسماك واجتذابها أو تحديد مكانها أو صيدها أو الإمساك بها أو جني محصولها أو القيام بأي نشاط يكون من المتوقع بدرجة معقولة أن يسفر عن اجتذاب الأسماك أو تحديد مكانها أو صيدها، أو الإمساك بها، أو جني محصولها.
- **السفينة** تعني:
  - أي سفينة أو مركب من أي نوع آخر أو أي قارب يستخدم، أو يكون مجهزاً للاستخدام، أو أن يكون المقصود أن يستخدم في الصيد أو الأنشطة المتصلة بالصيد.
- **الأنشطة المتصلة بالصيد** تعني:
  - أي عملية لدعم عملية الصيد أو التحضير لها، بما في ذلك إنزال الأسماك إلى البر أو تعبئتها أو تجهيزها أو نقلها من سفينة إلى أخرى، أو نقل الأسماك التي لم يسبق إنزالها إلى البر في ميناء، وكذلك توفير الأفراد والوقود والمعدات وغير ذلك من الإمدادات في عرض البحر.

2- وعندما نقرأ هذه التعاريف معاً، يتضح لنا أنها تستبعد السفن التي لا تعمل إلا في نقل الأسماك أو منتجاتها لأغراض التجارة بعد أن تكون هذه الأسماك قد أنزلت إلى البر من قبل وفرغت في أحد الموانئ. ولكن هذه التعاريف تشمل السفن التي تعمل في المسافنة (أي النقل من سفينة إلى أخرى) أو تنقل الأسماك أو منتجاتها التي لم يسبق إنزالها إلى البر وتفريغها في أحد الموانئ. كما أنها تشمل أيضاً "سفن التموين" التي تعمل في توريد المؤن والوقود والمعدات الأخرى إلى سفن الصيد الأخرى في عرض البحر.

3- في كثيرٍ من الأحيان تسهل عملية الصيد غير القانوني من خلال استخدام المسافنة وإعادة التموين في عرض البحر، الأمر الذي يجعل من الصعب كثيراً متابعة تحركات السفن وما تصيده من أسماك عند ممارستها للنشاط غير القانوني. فإدراج سفن النقل المبردة وسفن التموين في السجل العالمي سيضمن توفير المعلومات عن جميع السفن التي تعمل في عمليات الصيد، كما أنه سيسمح بالتحقق من البيانات بطرق ليست ممكنة في الوقت الحاضر.

مجالات التشغيل التي ستدرج في السجل

4- في عام 1999 دعت خطة العمل الدولية لطاقة الصيد الدول ومنظمات مصايد الأسماك الإقليمية إلى أن تحقق على وجه السرعة نظام لإدارة طاقة الصيد عالمياً بصورةٍ متوازنة وشفافة. وتحقيقاً لذلك، حثت الخطة جميع الدول على

وضع سجلات وطنية لسفن الصيد تكون مناسبة وملائمة، والمحافظة على هذه السجلات، والتعاون مع منظمة الأغذية والزراعة في وضع سجل دولي لسفن الصيد.

5- وفي عام 2001، شجعت خطة العمل الدولية لمنع الصيد غير القانوني على وضع سجلات وطنية شاملة والمحافظة على هذه السجلات، على أن تشكل تفاصيل عن **جميع** سفن الصيد في كل دولة. وتواصل الحديث في الخطوط التوجيهية للتنفيذ في خطة العمل الدولية لمنع الصيد غير القانوني إلى أن اعترفت بأنه لا شك في أن عدم وجود سجل عالمي لسفن الصيد يتيح فرصاً للسفن التي تمارس هذا النوع من الصيد للتهرب من اكتشافها.

6- وفي عام 2005، دعا البيان الوزاري (روما) بشأن الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم إلى وضع سجل عالمي لسفن الصيد يضم **جميع** سفن الصيد.

7- وفي عام 2006، اقترح التقرير الرسمي لفريق المهام في أعالي البحار إنشاء قاعدة بيانات للمعلومات، تتاح للجماهير على الانترنت، عن أساطيل الصيد العالمية في أعالي البحار، بغرض وضع كتالوج لمعلومات موضوعية ومحايدة عن صفات سفن الصيد، وملكيتها الحالية والسابقة، وعملها في أعالي البحار.

8- وفي جميع الحالات، فهم مؤيدو هذا الاقتراح نطاق الصيد غير القانوني وتأثيره، وأن هذا النشاط منتشر سواء داخل حدود الولاية الوطنية أو خارجها. كما تفهموا ضرورة وجود خطة شاملة للمعلومات لمساعدة الدول الساحلية ودول الميناء في إدارتهم لأساطيل الصيد الأجنبية التي تعمل في المناطق التابعة لهم سواء بصورة قانونية أو غير قانونية.

9- وإذا كان أي سجل شامل لسفن الصيد المرخص لها بالصيد في أعالي البحار ستكون له قيمة لا تقدر بثمن بحد ذاته، فإنه لن يستطيع في حد ذاته تحقيق الأهداف العديدة المنشودة. وميزة وضع سجل لجميع السفن (في نطاق حجم محدد) هي الطبيعة الشاملة لصورة المعلومات التي تخرج من هذا السجل وزيادة اليقين الذي توضع على أساسه التقديرات وتتخذ القرارات. كما أن هذه الصورة تعكس طبيعة بعض مجالات العمل وضرورة إعطاء صورة أكثر اكتمالاً ويمكن الاعتماد عليها.

10- وهناك أيضاً اتجاه متزايد في الأسواق إلى إصدار شهادات للمصيد والتحقق من إمكانية التعقب سواء فيما يتعلق بالمصيد أو السفن. وسوف يعطي السجل العالمي نقطة مرجعية مفيدة ومبسطة يمكن من خلالها التحقق من المعلومات المعلنة.

11- وحيث أن السجل العالمي هو بالأساس أداه لمكافحة الصيد غير القانوني وتحسين الشفافية، فإنه قد يفشل في هذا المضمار إذا كان مجال العمل الذي يطبق فيه محدوداً.

السفن التي يتعين إدراجها – بحسب الحجم

12- إن تسجيل سفن الصيد والمحافظة على سجل شامل لهذه السفن هما عمودان أساسيان لإدارة مصايد الأسماك بطريقة فعالة على المستوى الوطني، وأمران ضروريان للجهود التعاونية على المستويين الإقليمي والعالمي. وتعترف أغلب الصكوك الدولية الرئيسية المتعلقة بمصايد الأسماك في السنوات الأخيرة بأهمية هذين العمودين، وإن كانت البيانات الشاملة عن أساطيل الصيد في العالم ليست متوافرة حتى الآن.

13- وتحتفظ أغلب البلدان بسجل أو دفتر قيد لسفن الصيد الصناعية الكبيرة وسفن النقل، ولكن الكثير من هذه البلدان لا يحتفظ بأي سجلات لسفن الصيد الصغيرة. ونظراً للشواغل التي تحيط بقدرة الأساطيل، والصيد الجائر، والصيد غير القانوني، والاستدامة الإيكولوجية، ومستوى معيشة المجتمعات الساحلية المحلية، فإن هذا المجال هو أحد المجالات التي يمكن إدخال تحسينات ملموسة عليها.

14- يبين الجدول 2 تقسيماً مفصلاً للأساطيل الموجودة في العالم بحسب طولها وحمولتها، ويقسمها إلى فئات مقترحة لتطبيق السجل العالمي عليها في التقرير المستقل[24] ويبين الجدول 3 – كبديل – قاعدة للنظر فيها على أساس الأعداد التقديرية للسفن في مختلف الفئات باستخدام طول السفينة وقوتها باعتبارهما عنصرين ذات صلة. وكمثال، فإن إدراج جميع السفن ذات السطح التي بها محرك لتوليد الطاقة سيعني نحو 1.2 مليون سفينة، وإن كان الكثير من السفن التي ليس بها سطح قد تدخل في مجال اهتمام السجل العالمي.

الجدول – 2

تقدير عدد السفن في العالم

	أكثر من 24 متراً	**18 متراً أو أكثر/أقل من 24 متراً**	**12 متراً أو أكثر/أقل من 18 متراً**	**أقل من 12 متراً**	**المجموع**
حمولة 100 طن وما فوق	126 400	32 000	1 600		**160 000**
حمولة 50 طناً وما فوق	25 600	83 200	19 200		**128 000**
حمولة 10 أطنان وما فوق		62 400	274 000	53 200	**389 600**
حمولة أقل من 10 أطنان			48 000	3 274 400	**3 322 400**
المجموع	152 000	177 600	342 800	3 327 600	**4 000 000**

[24] الأعداد التقديرية للسفن المبينة في هذه الجداول تم إعدادها بعد تحليل قاعدة بيانات النظام العالمي للمعلومات عن مصايد الأسماك في المنظمة وسجل الأساطيل في الاتحاد الأوروبي. وللأسف فإن قاعدة البيانات تعطي أمثله محدودة بينما السجل قد لا يعطي التوزيع النمطي للسفن عند استقرائه على الأسطول العالمي. ولهذين السببين، فالأرجح أن يكون عدد السفن في الفئة 1 هو الأسطول العالمي. وقد يكون عدد السفن في الفئة 1 أقل بكثير مما هو متوقع أعلاه، وإن كان العدد الكلي للسفن في الفئات 1–3 دقيقاً بصورة معقولة على الأرجح.

الجدول – 3 فئات السفن بحسب قوة المحرك / طول السفينة [25]			
سفن بدون محرك			1,739,500
سفن بدون سطح ومحرك خارجي			1,324,600
سفن بسطح بمحرك ثابت			1,198,100
	24 مترا أو أكثر	75,700	
	أقل من 24 مترا ولكن 12 أو أكثر	428,800	
	أقل من 12 مترا	693,600	
المجموع			4,262,200

المعلومات التي ينبغي إدراجها في السجل

15– يبين الشكل 1 نوع تطور الوحدات التي قد تحدث في السجل العالمي مع مرور الوقت. والقائمة ليست نهائية، ويمكن التفكير في وحدات أخرى كدعم بعض الأنشطة مثل التجارة، وخطط توثيق المصيد، والتوسيم الإيكولوجي.

[25] الأرقام مأخوذة من منظمة الأغذية والزراعة على أساس أحدث التقديرات التي جرت هذا العام عند وضع تقدير لحالة الأساطيل الموجودة في العالم بإدراجها في نشرة حالة مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية لعام 2010.

16- إن تنفيذ مثل هذا النموذج سيتطلب بالضرورة أن يكون على مراحل تستغرق عدة سنوات (انظر القسم 4 من هذا التقرير) حتى تستطيع الدول أن تدخل هذا المفهوم في ترتيباتها الداخلية بطريقة منظمة. أما مدى إتاحة هذه المعلومات للعامة فهو مسألة منفصلة ستناقش في القسم 5.

17- ونظراً لأنه لا توجد في الوقت الحاضر آلية فعالة لتقاسم المعلومات العالمية، فإن السجل العالمي يتيح فرصة فردية وثمينة وكوسيلة تستطيع الدول من خلالها أن تفي بالتزاماتها وأن تحقق أغراضها تحت مظلة الاتفاق بشأن التدابير التي تتخذها دولة الميناء لمنع الصيد غير القانوني وكذلك التزاماتها بالتعاون وتقاسم المعلومات تحت مظلة الصكوك الدولية الأخرى الخاصة بمصايد الأسماك.

18- والفائدة النهائية من استخدام السجل العالمي في طرح هذا النوع من المعلومات، هي التكامل الذي ينطوي عليه من بيانات تحديد هوية السفينة الذي سيتحقق من استخدام الهيكل العالمي لعامل التعريف الوحيد لهوية السفينة (الذي سيناقش في القسم 2).

19- يجمع الجدول التالي جميع المعلومات التي تتطلبها الصكوك الدولية الرئيسية ويقارنها بمجموعة البيانات التي يتطلبها رقم المنظمة البحرية الدولية، ثم يقارن ذلك في نهاية الأمر بالبيانات المقترحة للنظام العالمي.

الجدول – 4
البيانات الحالية المطلوبة / بيانات السجل العالمي المقترحة المطلوبة

بند البيانات	اتفاقية الامتثال (سجل تراخيص سفن الصيد فى أعالى البحار)	اتفاقية المخزونات السمكية	اتفاقية تدابير دولة الميناء	خطة العمل الدولية لمنع الصيد غير القانوني	البيانات المطلوبة لرقم المنظمة البحرية الدولية	السجل العالمي المقترح
الصفات الاساسية للسفينة						
رقم عامل التعريف الوحيد لهوية السفينة فى السجل للعالمى			X			X
اسم السفينة	X		X	X	X	X
الأسماء السابقة	X			X	X	X
شهادة رقم التسجيل	X		X		X	X
دولة العلم	X	X	X		X	X
رقم هوية دولة العلم					X	X
الأعلام السابقة	X				X	X
العلم الموازي (إن وجد)					X	X
ميناء التسجيل	X	X			X	X
إشارة مخاطبة لاسلكية دولية	X	X	X		X	X
أين بنيت (حوض السفن، البلد)	X				X	X
متى بنيت (السنة)	X	X			X	X
الجهة البانية (الاسم والجنسية)					X	X
مادة البناء		X				X
نوع السفينة	X	X	X		X	X
المعدات الرئيسية						X

الجدول – 4
البيانات الحالية المطلوبة / بيانات السجل العالمي المقترحة المطلوبة

بند البيانات	اتفاقية الامتثال (سجل تراخيص سفن الصيد فى أعالى البحار)	اتفاقية المخزونات السمكية	اتفاقية تدابير دولة الميناء	خطة العمل الدولية لمنع الصيد غير القانوني	البيانات المطلوبة لرقم المنظمة البحرية الدولية	السجل العالمي المقترح
المعدات الثانوية (إن وجدت)						X
الطول (الوحدات، النوع)	X	X	X	X	X	X
العمق المحدد	X		X	X	X	X
العرض	X		X	X	X	X
الغاطس			X	X		X
الحمولة بالطن	X	X		X	X	X
قوة المحرك (بالكيلو وات، بالحصان، الخ)	X	X			X	X
هوية أخرى		X	X			X
اسم المنظمة الإقليمية لمصايد الأسماك/الهوية (إن وجدت)			X			X
سند التأجير					X	X
رقم هوية الخدمة البحرية الجوالة					X	XXX
الحمولة الساكنة					X	XXX
الحمولة الصافية					X	XXX
تفسيل التسجيل المحلى الموازى للملكية الفعلية لسفن بلدان اخرى					X	XXX
الملكية الفعلية لسفن بلدان اخرى					X	XXX
تاريخ دخول السفينة سجل دولة العلم					X	XXX
تاريخ رفع السفينة من سجل دولة العلم (إن حدث)					X	XXX
نوع التخزين						XX
سعة عنبر حفظ السمك		X				XX
طريقة تخزين الأسماك		X				XX
نوع التجميد السريع (إن وجد)						XX
طريقة الصيد	X	X				XX
معلومات الاتصال بالسفينة			X			XX
صورة السفينة				X		XX
معلومات عن صاحب السفينة/المشغل						
الشركة الأم لصاحب السفينة المسجل					X	XX
تاريخ وبلد التأسيس						XX
اسم صاحب السفينة (المسجل)	X		X	X	X	X
عنوان صاحب السفينة (المسجل)	X			X	X	X
اسم (أسماء) صاحب السفينة بالتسلسل (إن أمكن)				X		X
اسم المشغل	X			X	X	X
عنوان المشغل	X			X	X	X
اسم ربان السفينة وجنسيته			X			X
اسم مدير السفينة وعنوانه					X	X
رئيس الصيادين (الاسم)						X
رئيس الصيادين (الجنسية)						X
طاقم السفينة (عددهم/جنسياتهم)		X				XX
بيانات ترخيص الصيد						
هوية (هويات) ترخيص الصيد			X			XX

الجدول – 4
البيانات الحالية المطلوبة / بيانات السجل العالمي المقترحة المطلوبة

بند البيانات	اتفاقية الامتثال (سجل تراخيس سفن الصيد فى أعالى البحار)	اتفاقية المخزونات السمكية	اتفاقية تدابير دولة الميناء	خطة العمل الدولية لمنع الصيد غير القانوني	البيانات المطلوبة لرقم المنظمة البحرية الدولية	السجل العالمي المقترح
الجهة التي أصدرت ترخيص الصيد			X			XX
صلاحية كل ترخيص صيد			X			XX
الأصناف المرخص بصيدها			X			XX
المناطق المرخص بالصيد فيها			X			XX
المعدات المرخص بالصيد بها			X			XX
بيانات المسافنة						
هوية (هويات) ترخيص المسافنة			X			XX
الجهة التي أصدرت ترخيص المسافنة			X			XX
صلاحية كل ترخيص من تراخيص المسافنة			X			XX
بيانات نظام مراقبة السفن						
نوع نظام مراقبة السفن			X			XX
رقم نظام مراقبة السفن			X			XX
ترخيص نظام مراقبة السفن			X			XX
بيانات امتثال السفينة						
الإبلاغ عن حالات عدم الامتثال				X		XXX

مفتاح الشكل	
بيانات مطلوبة قبل إصدار عامل التعريف الوحيد لهوية السفينة	X
بيانات يتعين تقديمها خلال سنتين من بدء العمل بالسجل العالمي (2011/1/1)	XX
بيانات يتعين تقديمها خلال خمس سنوات من بدء العمل بالسجل العالمي (2014/1/1)	XXX

الملحق "باء" – عامل التعريف الوحيد لهوية السفينة

1- نوقشت المشكلات المرتبطة بالسفن التي ليس لها عامل تعريف عالمي وحيد للسفن، وبرزت عواقبها في الدراسة المستقلة التي أجريت مؤخراً عن الفعالية المحتملة للاتفاق الجديد بشأن التدابير التي تتخذها دول الميناء[26]. وفيما يتعلق بأهمية عامل التعريف الوحيد لهوية السفينة، قالت الدراسة إن *"الكثير من سفن الصيد ليس لها معرِّف وحيد، مما يسمح لمشغلي سفن الصيد التي تمارس الصيد غير القانوني بإخفاء هويتها بتغيير اسمها أو التحول إلى إشارة نداء أخرى باللاسلكي، أو تغيير العلم الذي ترفعه ... وفي ظل عدم وجود دفتر قيد عالمي للسفن واستخدام أرقام المنظمة البحرية الدولية أو أي خطة مماثلة بصورة طوعية ، فإن العاملين في أنشطة الصيد غير القانوني سيواصلون إخفاء سفنهم بسهول".*

2- ومعرف السفينة الوحيد المتاح عالمياً هو رقم المنظمة البحرية الدولية. وقد احتفظت شركة IHS-Fairplay – التي كانت تعرف سابقا باسم شركة Lloyd's – نيابة عن المنظمة البحرية الدولية بالنسبة للسفن التجارية التي تزيد حمولتها عن 100 طن من حيث الحجم، كما دعت الاتفاقية الدولية للمحافظة على الحياة في البحار[27]:

- شركة IHS-F هي الجهة الوحيدة المسؤولة عن تخصص أرقام السفن في المنظمة البحرية الدولية والتحقق من هذه الأرقام؛
- تتكون طريقة الترقيم من 7 خانات للرقم الواحد؛
- تعطي هذه الخطة أرقام السفن من المنظمة البحرية الدولية إلى السفن التجارية العابرة للبحار التي تعمل بمحرك وحمولتها 100 طن فأكثر مع بعض الاستثناءات. وأهم هذه الاستثناءات هي استبعاد سفن الصيد[28] رغم أن أكثر من 500 23 من سفن الصيد هذه تحمل أرقام المنظمة البحرية الدولية؛
- وبمجرد صدور رقم المنظمة البحرية الدولية يدرج في شهادات السفينة الموجودة في قائمة القاعدة 12/1 من قواعد الاتفاقية الدولية لسلامة الحياة في البحار، وينبغي أن يكون موجوداً باستمرار في مكان واضح من السفينة؛
- وبمجرد ظهور رقم المنظمة البحرية الدولية، لا يجوز مطلقاً إعادة تخصيصه لأي سفينة أخرى.

---

[26] von Kistowski K, Flothmann S, Album G, Dolan E, Fabra A, Lee E, Marrero M, Meere F, Sack K. (2010), Port State Performance: Putting Illegal, Unreported and Unregulated Fishing on the Radar, p. 42, prepared for The Pew Charitable Trusts and published online on 25 May 2010, available at: http://www.pewtrusts.org/uploadedFiles/wwwpewtrustsorg/Reports/Protecting_ocean_life/Port%20State%20Performance%20report.pdf?n=6316

[27] SOLAS تعنى الاتفاقية الدولية للمحافظة على الحياة في البحار

[28] "سفينة الصيد" لأغراض اتفاقية المحافظة على الحياة في البحار هي السفينة التي تستخدم في صيد السمك. وهي لا تشمل سفن النقل المبردة وسفن التموين.

3- مع استبعاد سفن الصيد من اتفاقية المحافظة على الحياة في البحار، بذلت مساع للتوصيل إلى اتفاقية مناسبة تحدد الشخصية الخاصة لهذه السفن وفي عام 1977 تم التصديق على اتفاقية توريمولينوس في مؤتمر عقد بمدينة توريمولينوس بإسبانيا وكانت هذه أول اتفاقية دولية بشأن سلامة سفن الصيد:

- ظلت سلامة سفن الصيد مسألة تحظى باهتمام المنظمة البحرية الدولية منذ إنشائها، ولكن الاختلافات الكبيرة في التصميم والتشغيل بين سفن الصيد وغيرها من السفن الأخرى كانت عقبة كؤود في إدراج هذه السفن في الاتفاقيات الخاصة بحماية الأرواح في البحر وتلك الخاصة بخطوط الشحن؛
- وبينما تحمل السفن الأخرى حمولتها وهي في الميناء، فإن سفن الصيد لابد أن تقلع فارغة وأن تحمل حمولتها في البحر. وفي الثمانينيات من القرن الماضي تبين بوضوح أن اتفاقية توريمولينوس لعام 1977 لن تدخل حيز التنفيذ على الأرجح، لأسباب فنية إلى حد كبير، وقررت المنظمة البحرية الدولية إعداد بديل في شكل بروتوكول؛
- لم يدخل بروتوكول توريمولينوس حيز التنفيذ بعد، ومازالت المفاوضات مستمرة لحل القضايا المعلقة.

4- تطلب شركة IHS-F مجموعة معينة من بيانات السفينة لكي تصدر رقم المنظمة البحرية الدولية. ولهذه المجموعة من البيانات أهميتها لأنها تعطى مجموعة من النقاط المرجعية المحددة التي يمكن استخدامها لضمان التعريف الدقيق لأي سفينة بغض النظر عن درجة التغيير التي قد تحدث في شكلها. وإذا كانت هذه المجموعة من البيانات قد استقرت بالنسبة للسفن المؤهلة في الوقت الحاضر للحصول على رقم المنظمة البحرية الدولية، فإن المفاوضات سوف تستمر مع شركة IHS-F لمعرفة ما إذا كان تقليل هذه المجموعة من البيانات هو الأنسب بالنسبة للسفن الأصغر حجما (أي السفن التي تقل حمولتها عن 100 طن وطولها عن 24 مترا):

- يتضمن **الجدول 5** قائمة بالمعلومات المبدئية التي تطلبها شركة IHS-F لإصدار رقم المنظمة البحرية الدولية، بينما يتضمن **الجدول 6** قائمة بالمعلومات الإضافية التي لابد من تقديمها خلال خمس سنوات من إنشاء السجل العالمي. ويمثل هذا التأجيل تنازلا من جانب الشركة للسجل العالمي من أجل مساعدة دول العلم على تحديث سجلاتها.

الجدول – 5 المتطلبات الأساسية لشركة IHS-F لإصدار رقم المنظمة البحرية الجولية للسفينة	
• المالك المسجل • دولة العلم • اسم مركب الصيد • رقم التسجيل (رقم الصيد) • اسم السفينة السابق • ميناء التسجيل • عنوان صاحب (أصحاب) السفينة • العلم (أو الأعلام) السابق • إشارة المخاطبة اللاسلكية الدولية • أين ومتى بُنيت • نوع السفينة	• الطول • أقصى عمق للسفينة • العرض • الحمولة الإجمالية المسجلة بالطن • الحمولة بالطن • قوة الحرك (المحركات) الرئيسي • الجهة التي بنت السفينة • جنسية الجهة التي بنت السفينة • العلم الموازي (إن وجد) • المشغل التجاري (المستأجر إن وجد)

الجدول – 6 المتطلبات الإضافية لشركة IHS-F لإصدار رقم المنظمة البحرية الدولية للسفينة (قابلة للتأجيل لمدة خمس سنوات)	
• الشركة الأم للمالك المسجل • مدير السفينة • مشاركة إيجار سفينة عاريا • رقم هوية الخدمة المتنقلة البحرية • رقم هوية دولة العلم (الرقم الرسمي) • الحمولة الصافية	• الحمولة الساكنة • تسجيل محلي موازٍ للسفن المحلية في بلدان أخرى • تسجيل مواز لسفن بلدان أخرى • تاريخ القيد في سجل دولة العلم • تاريخ الشطب من السجل (من دولة العلم السابقة، إن وجد)

مزايا وعيوب كل خيار من الخيارات الأربعة لعامل التعريف الوحيد لهوية السفينة

5– يقترح **الخيار الأول** التوسع في خطة ترقيم السفن التي تقوم بها شركة IHS-F (المنظمة البحرية الدولية) بحيث يغطى جميع سفن الصيد في السجل العالمي. وسوف يتطلب هذا التوسع دعما لشركة IHS-F، وإن كانت المناقشات المبدئية توحي بأنه أمر ممكن

5–1 من مزايا الخيار 1:

- أن خطة الترقيم في المنظمة البحرية الدولية:
  - عالمية وتعطى تعاريف وحيدة ودائمة للسفينة؛
  - أثبتت أنها فعالة في تتبع تاريخ السفن والاحتفاظ به طوال التغييرات العديدة التي تطرأ على علم السفينة وملكيتها؛
  - أصبحت راسخة كنظام ممتاز لترقيم السفن في القطاع البحري العالمي؛

- رغم أنها ليست إلزامية، فإنها تشمل في الوقت الحاضر ما يقرب من 500 23 سفينة صيد حمولتها 100 طن أو أكثر وبعض سفن الصيد التي تقل حمولتها عن 100 طن؛
- أنها تدار بمعرفة كيان واحد به عمليات للتفتيش والتحقيق تحافظ دائما على مستوى مرتفع من البيانات. وقد أنشأت شركة IHS-F بنية أساسية عالمية ونظاما لكتابة التقارير للتحقق من بيانات السفن ومراجعتها سيكون من الصعب الاستغناء عنه، كما أن ذلك سيكون مكلفا.

- يمكن تحميل بيانات السفينة على السجل العالمي من مصدر واحد، وبالتالي تلافي ضرورة ترتيب نقل البيانات باستمرار من كل إدارة من إدارات دول العلم. وسوف تعمل دول العلم وأصحاب السفن بصورة مباشرة مع شركة IHS-F للمحافظة على سلامة بيانات أساطيلها؛
- بإمكان شركة IHS-F أن تقدم خطة واحدة متماسكة تقوم على أكثر من 500 23 سجل موجود بالفعل لسفن الصيد والتي ستدمج بسهولة في الخطة العالمية الموجودة للسفن التجارية والمبادرات البحرية الأخرى.

2-5 التحديات التي ينبغي التغلب عليها عند تنفيذ الخيار 1:

- لابد من التفاوض على ترتيبات محددة مع شركة IHS-F، لاسيما ما يتعلق منها باستخدام البيانات وتكاليف تجهيزها؛
- قد يحتاج نظام الترقيم في المنظمة البحرية الدولية إلى بعض التعديلات لأجزاء من أساطيل سفن الصيد؛
- إن الاحتياجات الحالية للبيانات من أجل إصدار رقم المنظمة البحرية الدولية سهلة بالنسبة للسفن الكبيرة، ولكنها قد تحتاج إلى تعديلها بالنسبة للسفن الصغيرة.

6- يقترح **الخيار الثاني** تخصيص أرقام المنظمة البحرية الدولية لجميع سفن الصيد التي حمولتها 100 طن أو أكثر بالإضافة إلى وضع نظام منفصل لعامل التعريف الوحيد لهوية السفينة بالنسبة للسفن الأصغر حجما على أساس مجموعة رموز تخصص مركزيا، أي مجموعة أرقام تصدر للوسطاء مثل إدارات العلم لتخصيصها بمعرفتها.

1-6 من مزايا الخيار الثاني:

- من السهل تنفيذ هذا الخيار بالنسبة لسفن الصيد التي حمولتها 100 طن أو أكثر، باستخدام خطة ترقيم السفن الموجودة في شركة IHS-F (المنظمة البحرية الدولية)؛
- إن وضع نظام جديد لترقيم سفن الصيد الأصغر حجما سيعتمد على أرقام تدار مركزيا ومجموعات أرقام صادرة، بحيث توجد درجة من المراقبة والمراجعة تساعد على سلامة الخطة باستمرار.

2-6 ومن بين التحديات التي ينبغي التغلب عليها عند تنفيذ الخيار 2:

- أن قدرة الأساطيل الوطنية على الرصد، سيكون لها تأثيرها المباشر على جودة عامل التعريف الوحيد لهوية السفينة؛
- إن الخطة ستدار بمعرفة دول العلم الأمر الذي يهدد بضياع الاتساق والتكامل العالميين اللذين يمكن تحقيقهما من خلال مشروع يدار مركزياً؛
- سيحتاج السجل العالمي إلى الاعتماد على نظامين لعامل تعريف هوية السفينة مقابل نظام واحد كما في حالة الخيار 1، الأمر الذي سيجعل الإدارة أكثر تعقيدا وتكامل البيانات أقل سهولة؛
- إن إصدار مجموعات من الأرقام مقابل إصدار أرقام فردية من مصدر مركزي يتطلب إدارة مزدوجة ويحتمل أن يتسبب في حدوث أخطاء وارتباك؛
- إن الحصول على بيانات السفن من أجل مشروع عامل التعريف الوحيد لهوية السفينة سيأتي من دول علم متعددة مقابل مصدر واحد، الأمر الذي سيزيد كثيرا من تكاليف إنشاء السجل العالمي والمحافظة عليه؛
- لابد من وضع خطة عالمية للتحقق، مماثلة لتلك التي تديرها شركة IHS-F من أجل الخطة الجديدة لعامل التعريف الوحيد لهوية السفينة، ضمانا لسلامة هذه الخطة باستمرار، وسيكون هذا مكلفا للغاية سواء في وضع الخطة أو المحافظة عليها.

7- يقترح **الخيار الثالث** تخصيص أرقام المنظمة البحرية الدولية لسفن الصيد حمولة 100 طن أو أكثر بالإضافة إلى نظام منفصل لعامل تعريف هوية السفينة بناء على أرقام التسجيل الوطنية الموحدة بصيغة مشتركة لسفن الصيد التي تقل حمولتها عن 100 طن.

7-1 هناك مزايا أقل في الخيار 3، ولكن بالنسبة للخيار 2:

- هذا الخيار يسهل تنفيذه بالنسبة لسفن الصيد حمولة 100 طن أو أكثر باستخدام خطة ترقيم السفن الموجودة في شركة IHS-F (المنظمة البحرية الدولية).

7-2 من بين التحديات التي ينبغي التغلب عليها في تنفيذ الخيار 3:

- إن مشروعات الترقيم الموجودة في سجلات دولة العلم ستحتاج إلى تعديلها للاتساق، إذ أن هذه الخطط تعرقل الترتيبات القائمة دون داع؛
- إن الخطة الجديدة لعامل تعريف السفينة ستدار بمعرفة دول العلم، الأمر الذي سيزيد من الأعباء الملقاة على كاهل هذه الدول ويهدد بفقدان الاتساق والتكامل العالميين اللذين يمكن تحقيقهما من خلال خطة تدار مركزيا؛

- سيفتقد أي مشروع جديد لعامل تعريف هوية السفينة لآليات فعالة للمراجعة والمراقبة والتحقق. ومن شأن إيجاد هذه الآليات أن يحدث ازدواجية في البنية الأساسية الموجودة بالفعل عن طريق شركة IHS-F، كما أنه سيكون مكلفا للغاية في وضعه والمحافظة عليه؛
- إن بيانات السفن اللازمة للسجل العالمي من الخطة الجديدة لعامل تعريف السفينة سيأتي من دول العلم المتعددة مقابل مصدر واحد، الأمر الذي سيزيد كثيرا من تكاليف وضع السجل العالمي والمحافظة عليه؛
- سيحتاج السجل العالمي أن يعتمد على نظامين لعامل التعريف الوحيد لهوية السفينة مقابل نظام واحد كما جاء في الخيار 1، الأمر الذي سيجعل الإدارة أكثر تعقيدا وتكامل البيانات أقل سهولة؛
- كما أن اقتراح الخيار 3 يعتمد على عدد من الافتراضات التي قد لا تكون صحيحة. ومن بين هذه الافتراضات:

  - أن جميع دفاتر قيد السفن الوطنية تعطي معرفا واحدا ودائما بشكل من الأشكال؛
  - أن جميع أشكال هذه التعاريف الوطنية المتعددة يمكن توحيدها لتشكل أساسا لعامل تعريف وحيد عالمي؛
  - أن البيانات وعوامل التعريف يمكن أن تقدم بصورة رقمية؛
  - أن السلطات الوطنية المسؤولة عن وضع عوامل التعريف المبدئية ستكون هي المسؤولة أيضا عن تحديث بيانات هذه السفن وتحميل هذه البيانات على السجل العالمي؛
  - أن جميع سفن الصيد المستهدف إدراجها في السجل العالمي هي سفن مسجلة بموجب نظام تسجيل سفن الصيد في الدولة؛
  - أن جميع الدول المشاركة سيكون لديها الطاقة والقدرة على وضع نظام حكومي لإصدار عوامل تعريف جديدة لهوية السفن والمحافظة على هذا النظام.

8- يقترح **الخيار الرابع** خطة جديدة لوضع عامل تعريف وحيد لهوية السفينة بجميع سفن الصيد في السجل العالمي بغض النظر عن حمولتها، بالاعتماد إلى حد ما على المعيار رقم 10087 في المنظمة الدولية للتوحيد القياسي (أو أي معيار مماثل متفق عليه عالميا)، يكون مخصصاً من كيان مركزي واحد أو أكثر.

8-1 من بين مزايا الخيار 4:

- أقصى قدر من المرونة لأنه يسمح بوضع خطة جديدة تماما لعامل تعريف وحيد لهوية السفينة يغطي كل سفينة في السجل العالمي في سجل موثق؛
- سيتم إصدار تعاريف وحيدة تدار مركزيا، الأمر الذي سيضمن مراجعتها بصورة مناسبة مع وجود آليات للمراقبة؛

- يمكن دمج إدارة خطة عامل التعريف في وحدة إدارة السجل العالمي، الأمر الذي سيحقق وفورات في شراء البيانات من جهة خارجية مثل شركة IHS-F؛

2-8 من بين التحديات التي ينبغي التغلب عليها في تنفيذ الخيار 4:

- لا بد من وضع خطة جديدة لعامل تعريف السفينة وتنفيذ هذه الخطة، الأمر الذي ينطوي على تكاليف لوضع الخطة وتنفيذها؛
- لا بد من وضع هيكل للإدارة والتحقق (مشابه لما تستخدمه شركة IHS-F) وتنفيذه والمحافظة عليه. والتكاليف المرتبطة بذلك ستكون أكثر بكثير من الوفورات التي ستتحقق من خلال الإدارة الحالية. ومن غير المحتمل أن تكون هناك شبكة عالمية للتحقق مماثلة لتلك التي تحت يد شركة IHS-F
- إن أي خطة جديدة لعامل تعريف وحيد لهوية السفينة سوف تخلق خطة مكررة لنحو 23 500 سفينة تحمل بالفعل رقم المنظمة البحرية الدولية، الأمر الذي يتعين على أصحاب تلك السفن أن يقدموا طلبات جديدة للحصول على تعريف جديد في إطار الخطة الجديدة.

9- إن بيانات السفينة التي ينبغي أن يقدمها أصحاب السفن بموجب الخيار 4 هي بيانات مماثلة على الأرجح لتلك التي تطلبها شركة IHS-F بموجب الخيار 1 (أو أي من الخيارات الأخرى) وبالتالي فإن الموقف هنا يعتبر متعادلاً.

10- ومن الجدير بالملاحظة أيضا أن الاجتماع المشترك للمنظمات الإقليمية لإدارة مصايد التونة كان قد وافق في عام 2009 (كوبي 2، سان سباستيان، إسبانيا) على أن كل سفينة مرخصة لصيد التونة ينبغي أن يخصص لها عامل تعريف وحيد، واتفق على أن رقم المنظمة البحرية الدولية هو المعيار المناسب.

11- في عام 2010، ودعما لمبادرة الاجتماع المشترك للمنظمات الإقليمية لإدارة مصايد التونة، أصدرت المؤسسة الدولية لاستدامة الأطعمة البحرية بيانا لصون أسماك التونة (0110-) شجعت فيه المشاركين في صناعة الأطعمة البحرية على عدم شراء التونة أو التجارة فيها من السفن التي لا تحمل عامل تعريف وحيد للسفينة من المنظمة البحرية الدولية صادر عن شركة IHS-F اعتبارا من 31 مايو/أيار 2011، إذا كانت السفينة قادرة على التسجيل لدى المنظمة البحرية الدولية ومن حجم تنطبق عليه شروط المنظمة الإقليمية لإدارة مصايد الأسماك فيما يتعلق بتسجيل السفن العاملة[29]

[29] يمكن الحصول على النص الكامل للقرار من العنوان التالي:
http://www.iss-foundation.org/FileContents.phx?fileid=08111e02-4c33-4ed0-9669-33078b36e91c

12- وتعترف جهود الاجتماع المشترك للمنظمات الإقليمية لإدارة مصايد التونة وهذا القرار الذي صدر عن المؤسسة الدولية لاستدامة الأطعمة البحرية بأن خطة عامل التعريف الوحيد لهوية السفينة بالنسبة لسفن الصيد لن تكون فعالة إذا أمكن تزوير الأرقام أو تعذر الوثوق بقاعدة البيانات. فهما يقران بضرورة وجود مجموعة شاملة من البيانات وتلك التي يعتمد عليها رقم المنظمة البحرية الدولية حتى يمكن استخدام عمليات التحقق المستمرة لضمان دقة قاعدة البيانات.

الملحق "باء–1" – اقتراح شركة IHS-F إلى المنظمة بوضع خطة لعامل التعريف الوحيد لهوية السفينة لسفن الصيد في العالم والمحافظة عليها

الاقتراح

1– لا يشمل هذا الاقتراح سوى المرحلة 1 من خطة التنفيذ المقترحة التي تغطي السنتين الأوليين من المشروع. وسوف يتواصل النظر في المرحلتين الثانية والثالثة والحديث عنهما على أساس تجربة المرحلة الأولى. وسوف يكون هناك قدر مسبق من الموارد لكل مرحلة، ومع انخفاض هذا القدر، يمكن عندئذ تقدير الموارد للمراحل التالية.

2– وتستند تقديرات التكاليف على تكاليف تكنولوجيا المعلومات لاستخدام الأدوات الالكترونية المناسبة المتوافرة بالفعل، ولكن التجربة أثبتت أنه سيكون هناك أيضا عنصر كبير من العمل اليدوي لوضع اللمسات الأخيرة في مناظرة السفن. وسوف تتوافر شبكات الموظفين الحالية والبنية الأساسية العالمية، وإن كانت التقديرات تشير إلى أنه ستكون هناك حاجة إضافية إلى ما بين ستة وثمانية موظفين إضافيين لهذا الغرض. كما ستكون هناك تكاليف إضافية للتدريب والإدارة.

3– تقدر تكاليف السنتين الأوليين (المرحلة 1) بنحو 000 520 دولار أمريكي في كل سنة.

4– ستقوم شركة IHS-F بتقديم بيانات ذات قيمة مضافة عن السفن إلى السجل العالمي مجانا وعلى فترات يتم الاتفاق عليها.

5– لن يتسنى للجمهور الاطلاع بحرية على قاعدة البيانات إلا داخل السجل العالمي. وسوف تتوافر بيانات السفن *للقراءة* فقط، حفاظا على سلامة المصدر الوحيد لمشروعات الترقيم في المنظمة البحرية الدولية.

التوابع

6– تبادل البيانات:

- استمارات للبيانات الثابتة وبروتوكول للتبادل مع دول العلم والمنظمات الإقليمية لإدارة مصايد الأسماك (الجدولان 3 و4 من الملحق 'باء' – والقسم 2 من التقرير الفني). وستكون هناك حاجة إلى الاتفاق على المستويات التي ستستخدم، وعلى الأخص وحدات القياس واللغات (الإنكليزية فقط)؛
- عدم توزيع أرقام المنظمة البحرية الدولية على أصحاب السفن الأفراد. فأرقام المنظمة البحرية الدولية لن تصدر إلا عن طريق تبادل البيانات مع دول العلم والمنظمات الإقليمية لإدارة مصايد الأسماك. وهذا

الأمر مخالف للطريقة التي يعمل بها نظام الترقيم الحالي في المنظمة البحرية الدولية، ولكن هذه هي الطريقة التي وافقت بها شركة IHS-F على تزويد الأساطيل الحالية بإدارات العلم (أي اليخوت التي تزيد حمولتها عن 100 طن). ويتيح هذا التفضيل وفورات ملموسة في تكاليف تجهيز الطلبات.

7- توزيع البيانات:

- ليست هناك حاجة إلى التوزيع على طرف ثالث.

8- حقوق الملكية الفكرية:

- لشركة IHS-F الحق في نشر البيانات في منتجاتها التجارية؛
- لشركة IHS-F أن تحتفظ بحقوق ملكية الأرقام المسجلة في المنظمة البحرية الدولية لأصحاب السفن والشركات؛
- الاتفاق على حق السلطات التنظيمية في الحصول على السجل العالمي وتوزيع بياناته.

9- انتهاء العمل بالاتفاق:

- ينتهي العمل بالاتفاق بإخطار مقبول؛
- تحتفظ كل من شركة IHS-F ومنظمة الأغذية والزراعة بملكية قاعدة البيانات عند انتهاء العمل بالاتفاق

ملاحظة: هذا الاقتراح لم يتم التفاوض حوله بعد، ولكنه مقدم تعبيرا عن الموقف الحالي لشركة IHS-F بعد المناقشات التي دارت مع فريق مشروع السجل العالمي.

الملحق "جيم" – الاستضافة (أو الوضع) والإدارة والتمويل

1- من المقترح – على مستوى التشغيل – أن يتم تشغيل السجل العالمي عن طريق وحدة إدارة مع قيام أحد مقدمي خدمات قواعد البيانات المتخصصين سواء عن طريق وحدة فنية ترتبط به أو عن طريق أحد مقدمي قواعد البيانات المتخصص من الخارج. وستقوم لجنة مصايد الأسماك بتقديم مدخلات من أصحاب الشأن بصورة مستمرة.

2- ستقوم وحدة الإدارة المقترحة بالأعمال اليومية نيابة عن السجل العالمي. ومن بين أهم مسؤولياتها:

- جميع الأعمال اليومية للسجل العالمي؛
- إبرام اتفاقات مع مقدمي المعلومات إلى السجل العالمي، وترتيب طريقه للحصول على نظام المعلومات واستخدامه؛
- إدارة النمو والتطور المستمر للسجل العالمي طبقا لخطة التطوير المعتمدة؛
- التخطيط لمشروعات تنمية القدرات المناسبة وإدارتها، بالاتصال مع الدول الأعضاء والأطراف الأخرى المساهمة؛
- تيسير تبادل المعلومات، وإعداد ملخصات وإحصاءات عن المعلومات المقدمة من خلال السجل العالمي وإعداد التقارير بحسب التوجيهات؛
- إصدار التعليمات إلى الوحدة الفنية بحسب الاقتضاء، وإدارة العلاقة مع الوحدة الفنية في ظل عقد لتقديم الخدمات إذا كان من الممكن تطبيق ذلك؛
- إدارة جميع العلاقات الخارجية ضمانا لسير العمل في السجل العالمي بسلاسة؛
- معالجة الشكاوى المتعلقة بالخدمات التي يقدمها السجل العالمي، والتكفل بأعمال المتابعة الفعالة التي تتسم بالكفاءة؛
- إعداد الميزانيات السنوية وإدارتها؛
- إعداد تقرير سنوي تفصيلي عن أنشطة وحدات الإدارة (بما في ذلك أنشطة الوحدة الفنية) لإطلاع أصحاب الشأن ومستخدمي السجل العالمي؛
- القيام بأي أعمال أخرى بحسب الضرورة، ضمانا لعمل السجل التجاري بصورة فعالة.

3- تتولى الوحدة الفنية المقترحة، التي تعمل بتوجيه من وحدة الإدارة (سواء بصورة مباشرة أو عن طريق عقد لتقديم الخدمات) المسؤولية عن العملية الفنية والمحافظة على نظام قاعدة بيانات السجل العالمي. ومن أهم مسؤولياتها:

- التشغيل الفني لنظام حاسوب السجل العالمي وقاعدة بياناته؛
- وضع نظام المعلومات وإدارة قاعدة البيانات من أجل تحقيق إمكانيات تطويره الكاملة بما يتمشى مع خطة التطوير المخطط لها؛
- وضع المستويات الفنية المناسبة والمحافظة عليها ضمانا لمواصلة تقديم خدمات معلومات جيدة إلى مقدمي المعلومات ومستخدمي السجل العالمي على السواء؛

- رصد وتحسين جودة النظام بصورة مستمرة، عندما تدعو الحاجة إلى ذلك؛
- تقديم تقرير سنوي مفصل إلى وحدة الإدارة عن أنشطتها

4- يمكن معرفة النماذج الهيكلية الثلاثة المقترحة للسجل العالمي من الرسم البياني التالي:

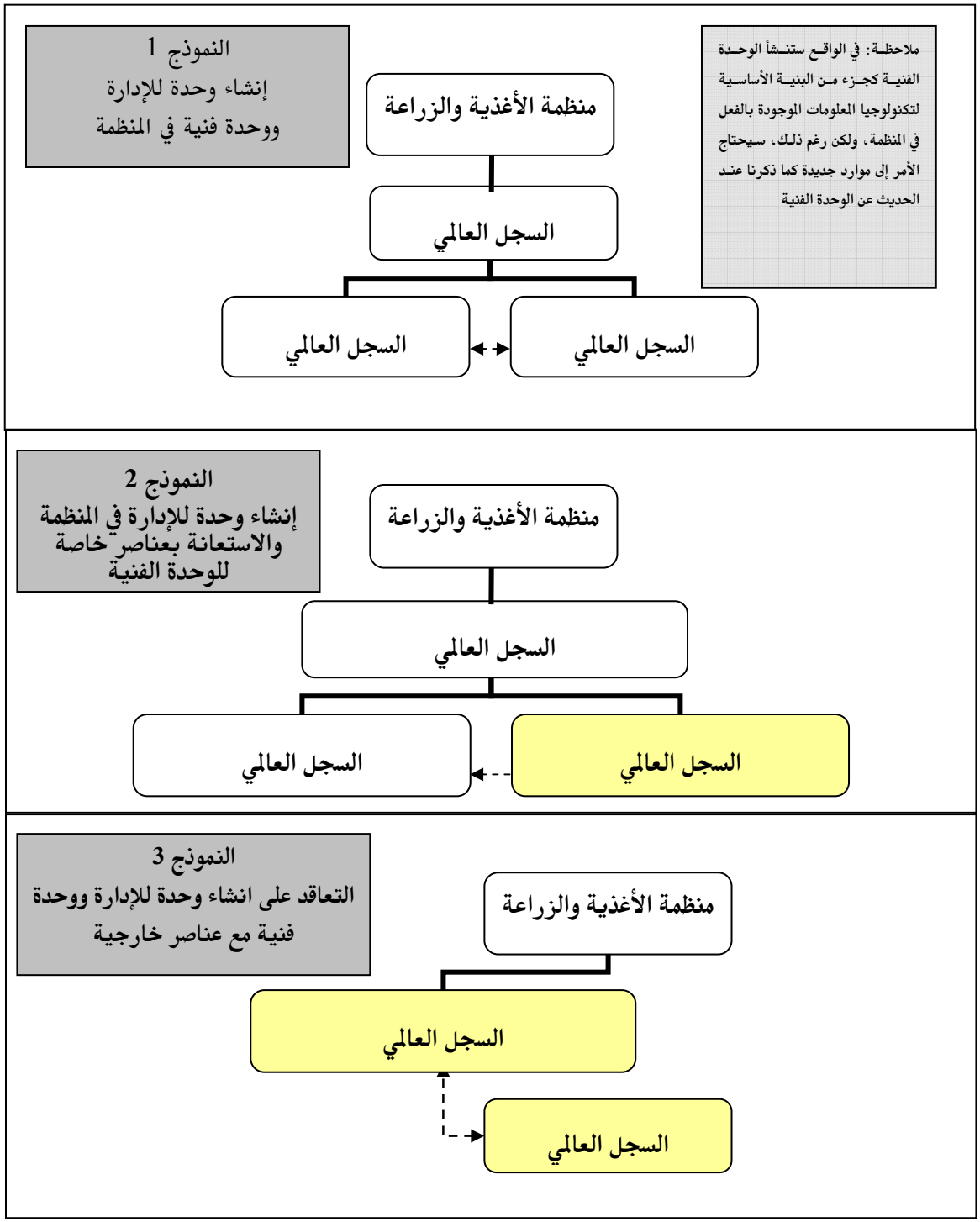

5- تمت دراسة خيارين بهدف معرفة أحد المتخصصين المحتملين في تقديم خدمات لقواعد البيانات من خارج المنظمة، ممن يستطيعون تقديم هذه الخدمات للسجل العالمي.

6- **أولا**، جرت مناقشات مع فريق إدارة قاعدة بيانات النظام الأوروبي للمعلومات المتعلقة بمراقبة جودة الشحن[30] التي تديرها الوكالة الأوروبية للسلامة البحرية في لشبونة:

- توفر قاعدة بيانات النظام الأوروبي للمعلومات المتعلقة بمراقبة جودة الشحن نظاما للمعلومات لتجميع المعلومات المتوافرة المتعلقة بالسلامة في السفن التجارية من مصادر عامة وخاصة وتحمّلها على الانترنت بهدف المساعدة على تشجيع تبادل معلومات محايدة وتحقيق الشفافية في النقل البحري، ومن ثم تمكين الأشخاص العاملين في النقل البحري من أن يكونوا على علم بصورة أفضل بأداء السفن والمنظمات البحرية التي يتعاملون معها.

7- من المفيد أن يدرس السجل العالمي نموذج قاعدة بيانات النظام الأوروبي للمعلومات المتعلقة بمراقبة جودة الشحن لأنه يسلط الضوء على معايير معينة سوف تكون ملامح مهمة في نظام السجل العالمي نفسه:

- فهو نموذج عالمي يجلب المعلومات من مجموعة واسعة من المصادر العالمية، أو بيانات التعريف الأساسية للسفينة.
- تعتمد على خطة ترقيم شركة IHS-F (المنظمة البحرية الدولية) باعتبارها الجهة المركزية لجميع وحدات المعلومات المرتبطة بها؛
- بيانات تعريف السفينة الأساسية مأخوذة بكاملها من شركة IHS-F، بحيث تعطي مجموعة بيانات يمكن الوثوق بها وتتسم بالدقة إلى حد كبير؛
- ترتبط نماذج المعلومات ببعضها باستخدام عامل التعريف الوحيد لهوية السفينة بحيث أن أي بحث واحد عن سفينة بعينها يعطى صورة شاملة عن هذه السفينة بجانب ضوابط أوسع عما يتعلق بها، مثل قائمة بالسفن الأخرى في نفس الأسطول؛
- إن بارامترات البحث محكومة جيدا بحيث لا يمكن تحميل البيانات واستخدامها للأغراض التجارية. وكمثال، فإنه لا يمكن البحث إلا عن سفينة واحدة لا عن أسطول بكامله رغم أنه من الممكن البحث عن صاحب سفينة ما. وإذا كانت هناك أكثر من سفينة واحدة ترتبط بهذا المالك فسوف تظهر جميعها. والمبدأ هنا هو أن تتاح المعلومات ذات الصلة دون تعريض قاعدة البيانات لاستغلال تجاري لا مبرر له.

[30] النظام الأوروبي للمعلومات المتعلقة بمراقبة جودة الشحن هو منظمة لا تسعى لتحقيق ربح، ممولة من المملكة المتحدة، وفرنسا، وإسبانيا، والنرويج، واليابان، وجمهورية كوريا، وكندا، والوكالة الأوروبية للسلامة البحرية، وتعمل كممثل للمفوضية الأوروبية.

8- سعى فريق مشروع السجل العالمي في بداية الأمر إلى عمل مشروع تجريبي باستخدام المعلومات من قائمة الاجتماع المشتركة للمنظمات الإقليمية لإدارة مصايد التونة الخاصة بالسفن المرخص لها ونشر النتائج عن طريق قاعدة بيانات النظام الأوروبي للمعلومات المتعلقة بمراقبة جودة الشحن. وكانت المنظمات الإقليمية لإدارة مصايد التونة على استعداد للمشاركة، إلى أن اكتشفت أن طريقها إلى التطوير سيكون أطول مما كان متوقعا أصلا، ونتيجة لذلك فإنها لن تستطيع المشاركة.

9- وبعد ذلك، أشارت إدارة النظام الأوروبي للمعلومات المتعلقة بمراقبة جودة الشحن إلى أن السجل العالمي المقترح يتجاوز اختصاصها المتعلق بالسلامة، ولذا فإنها لن تتمكن حينئذ من اعتبارها مضيفا محتملا لقاعدة بيانات السجل العالمي. ورغم هذا، فإنها أشارت أيضا إلى إمكانية أن يكون هناك مزيد من المناقشة لهذا الموضوع.

10- **وثانيا**، جرت مناقشات مع المنظمة البحرية الدولية بغرض استخدام قاعدة بيانات نظام المعلومات العالمية بغرض الاستخدام المتكامل للنقل البحري الموجودة لديها على سبيل التجربة. ووافقت المنظمة البحرية الدولية – على أساس أن ذلك لا يمثل أي التزام طويل الأجل على أي طرف – على عمل مشروع تجريبي محدود باستخدام بيانات السفن من هيئة مصايد أسماك شمال شرق الأطلسي. أما إذا كان نظام المعلومات العالمية المتكامل للنقل البحري سيكون مناسبا كمضيف دائم للسجل العالمي، فقد رؤى أن ذلك مسألة منفصلة تتطلب المزيد من المناقشات بالإضافة إلى مدخلات من الدول الأعضاء في المنظمة البحرية الدولية.

11- وقد أشارت المنظمة البحرية الدولية إلى أنه طبقا للمناقشات الجارية، فإن نظام المعلومات العالمية المتكامل للنقل البحري قد يكون قاعدة بيانات مناسبة للسجل العالمي. وأي ترتيبات ينبغي أن تكون متعادلة في تكاليفها للمنظمة البحرية الدولية، وسوف تحتاج إلى موافقة الدول الأعضاء في هذه المنظمة. ولا بد من التفاوض على إدخال تعديلات معينة لتيسير عمل السجل العالمي، وإن كانت المنظمة البحرية الدولية على ثقة بأن هذه التعديلات ممكنة فنيا.

12- أكدت التجارب التي أجرتها المنظمة البحرية الدولية نيابة عن منظمة الأغذية والزراعة وهيئة مصايد أسماك شمال شرق الأطلسي أن مفهوم السجل العالمي قابل للتنفيذ تماما.

- من الممكن تحميل المعلومات من مصادر متعددة؛
- من الممكن نشر المعلومات تحت أي بارامترات مناسبة؛
- يمكن أن تأخذ الشاشات الأولى لقاعدة بيانات السجل العالمي (أي الوجه العام للنظام) شكل النظام العام وليس شكل نظام المعلومات العالمية المتكامل للنقل البحري، تلافيا لأي خلط في النظام الذي يتم الدخول إليه وقراءته.

الملحق "جيم-1" – عرض عام لقدرة المنظمة على وضع السجل العالمي كقاعدة بيانات متكاملة داخل البنية الأساسية لتكنولوجيا المعلومات في المنظمة

1- يصف هذا الملحق القدرة الحالية للمنظمة بما في ذلك التطور المستمر بما يحمله من نتائج متوقعة خلال بضع سنوات فيما يتعلق بالمهام المطلوبة لدعم السجل العالمي كجزء من خدمة المعلومات التي تقدمها. والمهام التي سنتحدث عنها هنا قاصرة على المهام اللازمة لجمع البيانات والمعلومات وإفضاضها بطريقة متكاملة. كما يتضمن ذلك تقدير الاحتياجات من الموارد المالية و/أو البشرية بحسب الخيارات المختلفة.

2- وترد معلومات أكثر تفصيلا، عن الجوانب المتعلقة بتكنولوجيا المعلومات تحديدا، في وثيقة معلومات موسعة (متاحة على موقع السجل العالمي على شبكة الويب) مع بعض أمثلة لحالات الاستخدام.

المزايا النسبية لمنظمة الأغذية والزراعة

3- إن رسالة المنظمة هي أن تكون شبكة للمعرفة، أي لجمع البيانات التي تساعد على التنمية المستدامة، وتحليلها ونشرها.

4- مهمة المنظمة هي إقامة البنية الأساسية لتكنولوجيا المعلومات والمحافظة عليها دعما لتبادل المعرفة في ميادين الزراعة والغابات ومصايد الأسماك. وفي عام 2009، حددت استراتيجية المنظمة لتبادل المعرفة أفضل الممارسات وضربت لها أمثلة ببرامج مختارة لتبادل المعرفة في الوقت الحاضر. وبإمكان مرافق تكنولوجيا المعلومات التي أنشأتها المنظمة بالفعل أن تفي بالاحتياجات المحددة للسجل العالمي. ومن الممكن إتاحة هذه المرافق لوحدة إدارة السجل العالمي عن طريق اتفاقات على مستوى الخدمات.

5- وفي مجال مصايد الأسماك، اكتسبت المنظمة خبرة عميقة بتكامل قواعد البيانات متعددة المواضيع، والنظم التي يمكن تشغيلها بعدة طرق، وشبكات تبادل المعلومات والبيانات، وكلها خبرات وثيقة الصلة بمتطلبات السجل العالمي. فإدارة مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية في المنظمة تحتفظ بعدد من قواعد البيانات المتعددة اللغات التي يمكن تشغيلها بعدة طرق، وبإمكانها أن تدعم النماذج الأساسية أو الفرعية للسجل العالمي بصورة مباشرة.

6- كانت المنظمة تفتقر في الماضي إلى الموارد اللازمة لتعظيم فوائد مصادر المعلومات، مثل قاعدة بيانات سجل تراخيص سفن الصيد في أعالي البحار. ولكن هناك تجديدات ملموسة لنظام إدارة البيانات وتقييمها من أجل دعم قاعدة بيانات سجل تراخيص سفن الصيد في أعالي البحار وإحصاءات الأساطيل، وهي التجديدات التي ينتظر معها تقديم خدمات لإمساك سجلات للسفن والسماح بالبحث في جميع هذه السجلات التي تحتفظ بها المنظمات الإقليمية لإدارة مصايد الأسماك والمنظمات الحكومية الدولية وتنشرها على الجمهور في نهاية عام 2011.

النظام العالمي للمعلومات عن مصايد الأسماك: إطار نظام المعلومات المؤسسي لقاعدة المعرفة العالمية في إدارة مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية

7- استهلت المنظمة في عام 1999 وضع نظام عالمي للمعلومات عن مصايد الأسماك. ويقوم هذا النظام – الذي ينظر إليه كوسيلة لإدارة المعلومات تربط مجموعات الشراكات المؤسسية لإقامة شبكة من الأنظمة الفرعية – بتقديم معارف من الخبراء، ومجموعة من أدوات البرمجيات، والآليات التعاونية، وحلول قابلة للتشغيل بعدة طرق، لتلبية الكثير من احتياجات المعلومات في قطاع مصايد الأسماك.

8- وفي عام 2003، أصبح النظام العالمي للمعلومات عن مصايد الأسماك راسخا، وأصبح يعرف بأنه أحد الأدوات الممتازة لدعم تنفيذ استراتيجية المنظمة لتحسين المعلومات عن أوضاع واتجاهات المصايد الطبيعية.

9- وفي السنوات التالية أصبح النظام العالمي للمعلومات عن مصايد الأسماك هو البنية الأساسية لنظام المعلومات التي تخدم أهداف إدارة مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية للمعلومات المتكاملة على شبكة الويب. وهو يغطي احتياجات العمل في إدارة مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية (الإحصاءات السمكية، ورسم الخرائط الجغرافية، وصحائف الوقائع، والمواصفات، وصفحات شبكة الويب) كما أنه يطرح آليات لربط كل هذه المجالات وتشغيلها من النظم الأخرى.

10- وفي عام 2010، أصبحت هذه البنية الأساسية تغطي أكثر من 30 مجالا للمعلومات، وتغذي العديد من المواقع على شبكة الويب وتقدم خدمات على هذه الشبكة تتفق ومواصفات اتحاد الشبكة العالمية. ومع ظهور التطبيق الجديد للإحصاءات السمكية بالاعتماد على أجهزة الحاسوب المحمول، توسع النظام العالمي للمعلومات عن مصايد الأسماك مؤخرا في قدراته بتمكينه للتطبيقات الفردية المستقلة للبرنامج بأن تتفاعل مع الانترنت بواسطة نظام مركزي يعتمد على شبكة الويب، وهو جانب يمكن أن يكون شيئا ثمينا لدعم تطوير سجلات وطنية تغذي السجل العالمي. وفي عام 2010، كان هناك فريق يتكون من مدير وثمانية مطوري برمجيات، وخمسة أخصائيين في إدارة المعلومات، يساهمون في تطوير البنية الأساسية للنظام العالمي للمعلومات عن مصايد الأسماك (بما في ذلك مشروع D4Science المشار إليه أدناه). ويمكن الحصول على مزيد من المعلومات عن النظام العالمي للمعلومات عن مصايد الأسماك من العنوان التالي: http://www.fao.org/fishery/figis/en.

مشروع D4Science: التوسع في قدرات تكنولوجيا المعلومات للنظام العالمي للمعلومات عن مصايد الأسماك إلى ما هو أكثر من تكنولوجيا web2.0، وتمكين آليات تقاسم المعلومات إلى ما هو أكثر من المجتمعات المحلية التي تمارس الصيد

11- منذ عام 2008 وإدارة مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية تتعاون مع وحدة تبادل المعرفة في المنظمة في المشاركة في مشروع D4Science الذي يموله الاتحاد الأوروبي. ويركز هذا المشروع – الذي يستخدم تكنولوجيات المحاسبة بطريقة الحوسبة السحابية (Cloud-based) والحوسبة الشبكية (edge Grid) – يسري على تهيئة بيئة لتكنولوجيا المعلومات تلبي احتياجات الأعمال التي تقوم بها مختلف المجموعات التي تمارس أعمالها على امتداد قطاعات مصايد الأسماك، والتنوع البيولوجي البحري، ورصد البيئات البحرية والبرية، والمكتبات الرقمية، والتي على استعداد لاستضافة أي مجال آخر للمعلومات في المستقبل.

12- ويتيح مشروع D4Science البيانات وخدمات التطبيق، في حزمة داخل بيئة آمنة على بنية أساسية شبكية. ويقلل هذا التصميم من تكاليف صيانة الأجهزة والبرمجيات ويتيح مجموعة كبيرة من المعلومات وقدرات الإدارة لدى المستخدمين. وفي هذه المرحلة المبدئية، ستطور إدارة مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية قدراتها مدفوعة بالهدفين التاليين:

- تنفيذ نماذج جديدة للأعمال من أجل تكامل إحصاءات المصيد، والدراسات القطرية عن مصايد الأسماك، وتكامل أجهزة مصايد الأسماك الإقليمية، وقائمة السفن في المنظمات الحكومية الدولية؛
- تطوير آليات لزيادة تقاسم المعلومات مع المجتمعات الممارسة بخلاف قطاع الصيد.

واستدامة هذا النشاط هي أحد الاهتمامات الرئيسية للمشروع، الذي خصص حزمة عمل كاملة لهذه المسألة. ويمكن الحصول على مزيد من المعلومات عن مشروع D4Science من العنوان التالي: http://www.d4science.eu/.

13- ويترسم مشروع D4Science خطى قدرات النظام العالمي للمعلومات عن مصايد الأسماك بالتوسع في قدراته، وبالتالي اتخذت إدارة مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية قرارا استراتيجيا بأن أي تطوير يسانده مشروع D4Science ينبغي أيضا أن يعزز قدرات النظام العالمي للمعلومات عن مصايد الأسماك. وهذا نهج تحوطي يسمح بحدوث تطورات جديدة في البنية الأساسية للنظام العالمي للمعلومات مع احتمال استخدامها في البنية الأساسية لمشروع D4Science.

احتياجات إدارة مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية في المنظمة من الموارد لزيادة قدرة تكنولوجيا المعلومات فيما يتعلق بالسجل العالمي

14- أصبح لدى إدارة مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية في المنظمة خبرة وبنية أساسية كافيين لتلبية متطلبات السجل العالمي المذكورة في هذه الوثيقة، باستثناء القدرة على القيام بالتحقق والمراجعة المستقلين على جميع هذه المتطلبات.

15- فيما يتعلق بتكاليف إنشاء قاعدة بيانات، سيحتاج الأمر إلى وقت معقول لإنشائها والى موارد مناسبة لتحقيق النتائج المطلوبة. وبالرجوع إلى التجارب المقارنة، فإن تكاليف الإنشاء هذه من المقدر أن تكون بين مليون ومليوني دولار أمريكي.

16- وبالنسبة للموارد اللازمة لتغطية أدوار الوحدتين "الإدارية" و "الفنية" كما جاء في الجزء الرئيسي من هذه الوثيقة، فإن الأمر سيتطلب ما بين 10 و12 مكافئا دائما، يتكونون من الموظفين طوال الوقت ومن الخبراء الاستشاريين على امتداد السنوات الثمانية من فترة الإنشاء الأصلية، ينخفض عددهم إلى تسعة مكافئين دائمين أثناء الفترة التالية لإنشاء الوحدتين (السنة التاسعة). والتكاليف الإجمالية لهذا المورد في حدود 1.6 مليون دولار أمريكي في السنة الأولي، ترتفع إلى 2.75 مليون في السنة الثامنة، لتنخفض مرة أخرى إلى 2.2 مليون في السنة التاسعة.

17- والأرقام الواردة في الفقرة 16 أعلاه تضم تعيين اثنين من المكافئين الدائمين المطلوبين في سنوات الإنشاء الثمانية لدعم القدرات على إنشاء السجل وتنفيذه في الدول الأعضاء وفي البلدان النامية بالذات. أما تكاليف التشغيل التي تصل إلى 000 250 دولار أمريكي في السنة الأولى ثم (بعد تعديلها بحسب التضخم) فتغطي الدعم الإضافي من الخبراء الاستشاريين المحليين، والموظفين وسفريات الخبراء الاستشاريين، وحلقات العمل التدريبية.

18- أما الموارد اللازمة لإدارة المحتوى فسوف تعتمد على مرحلة التنفيذ وعلى النموذج المختار.

- بالنسبة للنموذج الأول لعامل التعريف الوحيد لهوية السفينة حيث جمع البيانات وتوزيعها هما المطلوبان فقط، فسوف يكفي موظف واحد متفرغ مع مساعدة محتملة من جانب الخبراء الاستشاريين لتجهيز البيانات ومراقبة الجودة. ومع ذلك، فالأرجح أن تصل البيانات المتعلقة بالسفينة أثناء مرحلة التنفيذ إلى وحدة إدارة السجل العالمي قبل إصدار التعريف الوحيد لهوية السفينة. وهنا ينبغي لهذه البيانات المتعلقة بالسفينة أن يتم تجهيزها وتحميلها على السجل العالمي، الأمر الذي سيتطلب على الأقل موظف مكافئ دائم إضافي في المرحلة الأولي، ومكافئ دائم آخر في كل من المرحلتين الثانية والثالثة. وفي المرحلة التالية للإنشاء (السنة التاسعة) سيتطلب الأمر ثلاثة مكافئين دائمين لمواصلة هذه العملية؛

- من الضروري أن تكون الدول/الأجهزة الإقليمية لمصايد الأسماك مسؤولة عن إصدار التعريف الوحيد لهوية السفينة، والتحقق منه، ورصده، وكتابة تقارير عنه. وسيكون بإمكان الوحدة أن تدير هذا التعريف بالنسبة لإصدار مجموعات الأرقام في النموذج 2، دون الحاجة إلى موظفين إضافيين. ومع ذلك فالأرجح أن تنشأ حاجة إلى تقييم مدى اتساق تخصيص هذا التعريف عن طريق تحليل معلومات السفينة المقدمة إلى جميع السجلات التي وردت عنها تقارير. وستكون الموارد اللازمة لذلك هي موظف مكافئ دائم لكل 60 000 سفينة مقيدة بالسجلات، أي 13 مكافئا دائما بمجرد اكتمال تنفيذ السجل العالمي. وستكون تكلفة هذا المورد في حدود 2.4 مليون دولار أمريكي.

الملحق "دال" – التنفيذ

1– فيما يلي شرح عناصر برنامج التنفيذ المقترح، مع رسم بياني لجدول زمني إشاري لفترة السنوات الثمانية لبرنامج التنفيذ.

2– يرتبط إنشاء وحدة إدارة السجل العالمي بتعيين مدير للوحدة، ووضع التوصيف المناسب للوظائف وتعيين الموظفين اللازمين.

3– سيتكفل وضع برنامج لدعم تنفيذ السجل العالمي بتقديم دعم مستمر إلى الدول الأعضاء طوال فترة برنامج التنفيذ، كما سيتكفل بتحقيق برنامج الأهداف الإنمائية الواردة في الصكوك الدولية ذات الصلة والتي ذكرتها لجنة مصايد الأسماك عام 2009.

4– أما إنشاء وحدة فنية في السجل العالمي أو الاستعانة بعناصر خارجية لتقديم هذه الخدمة عن طريق التعاقد على تقديم هذه الخدمة، فسوف يتبع بطبيعة الحال إنشاء وحدة لإدارة السجل العالمي.

5– ومن الممكن أن تبدأ **المرحلة 1** في برنامج التنفيذ فور إنشاء وحدة الإدارة، إذا كان نظام الترقيم في شركة IHS-F (المنظمة البحرية الدولية) مقبولا كخطة لعامل تعريف وحيد لهوية السفينة في السجل العالمي. أما إذا كان الأمر على غير ذلك، فسوف يحتاج الأمر إلى وضع خطة جديدة لعامل التعريف، ويمكن حينئذ البدء في تنفيذ المرحلة الأولى بمجرد الانتهاء من هذه الخطة. وبعد ذلك يتم تحميل البيانات في قاعدة بيانات السجل العالمي بمجرد إنشاء القاعدة. وتتصدر السفن من أحجام الفئة 1 (أي حمولة 100 طن أو أكثر وطول 24 متراً أو أكثر) تحليل عمليات الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم[31] المذكورة في القسم 5–3 من تقرير عامل تعريف وحيد لهوية السفينة الذي يساند هذه المشاورة الفنية (TC-GR/2010/Inf.5)، وبالتالي فإن تنفيذ هذه المجموعة ينبغي أن تكون له الأولوية الأولي. ففئات هذه الأحجام ستضم الكثير من السفن التي تعمل في أعالي البحار، بالإضافة إلى الكثير من سفن النقل المبردة وسفن التموين التي تساند عمليات الصيد هذه. فالتقديرات تشير إلى أن نحو 600 185 سفينة تدخل ضمن هذه الفئة الأولى، وبالتالي ستكون مستهدفة في المرحلة 1. وهناك 13 في المائة تقريبا (400 23) من هذه السفن لديها بالفعل أرقام شركة IHS-F (المنظمة البحرية الدولية)، وبالتالي فإذا حدث أن تم اختيار خطة عامل تعريف وحيد لهوية السفينة من شركة IHS-F (المنظمة البحرية الدولية) باعتبارها الخطة الأفضل للسجل العالمي، فإن هذه السجلات السابقة تعني أن المرحلة 1 قد قطعت بالفعل شوطا بعيدا:

[31] ينبغي أن نلاحظ أن هذا التحليل يركز بصفة أساسية على الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم في أعالي البحار أو أساطيل الصيد في المياه البعيدة، بخلاف مشكلة الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم الملموسة المعروف أنها موجودة في المياه الساحلية والتي تقوم بها السفن المحلية وتسهلها النظم القانونية أو نظم التنفيذ الضعيفة، ونقص الشفافية في قطاع مصايد الأسماك بشكل عام.

- يبين الجدول 7 تقسيم سفن الصيد العاملة (بحسب النوع) التي تحمل أرقاما من المنظمة البحرية الدولية في الوقت الحاضر:

الجدول – 7 سفن الصيد (بحسب النوع) التي تحمل أرقام شركة IHS-F (المنظمة البحرية الدولية)	
سفن نقل	616
سفن تصنيع أسماك	68
سفن صيد	12,842
سفن صيد بشباك الجر	9,513
سفن دعم الصيد	397
المجموع	**23,436**

- يبين الجدول 8 تقسيم عشرة من دول العلم التي تحمل أرقام شركة IHS-F (المنظمة البحرية الدولية):

الجدول – 8 **أكبر عشر دول** علم تحمل سفنها أرقام شركة IHS-F (المنظمة البحرية الدولية)[32]			
الاتحاد الأوروبي (22 دولة)	3,879	بيرو	714
الولايات المتحدة الأمريكية	3,372	النرويج	469
روسيا	1,465	جمهورية الصين الشعبية	462
اليابان	1,234	الفلبين	444
كوريا الجنوبية	1,136	المغرب	425
المجموع (أكبر عشر دول ممثلة)			**13,600**

- هناك 120 دولة علم أخرى لديها سفن صيد تحمل أرقام شركة IHS-F البحار (المنظمة البحرية الدولية)؛
- ومن الممكن التيسير على سفن الصيد الكبيرة الباقية المستهدفة التي لا تحمل حتى الآن أرقاما من شركة IHS-F (المنظمة البحرية الدولية) ضمن المرحلة 1 من التنفيذ، بأن تستطيع السفن التي حمولتها 100 طن فأكثر تقديم طلبات الآن للحصول على أرقام من هذه الشركة (المنظمة البحرية الدولية) مجانا؛
- وفي ظل هذه الظروف يمكن البدء فورا في تنفيذ المرحلة 1 مع مواصلة المناقشات مع شركة IHS-F بشأن تحديث مواصفات وإجراءات سفن الصيد داخل قاعدة البيانات الخاصة بهذه الشركة. كما

[32] الأرقام مأخوذة من المنظمة الدولية لأعالي البحار في نهاية نوفمبر/تشرين الثاني 2009

ينبغي التباحث بشأن عقد توريد البيانات وإبرام هذا العقد مع الشركة إذا وقع الاختيار عليها كأفضل مصدر لعامل تعريف وحيد لهوية السفينة

- سوف يتعين على الدول إعلان التزامها السياسي والعملي الضروري لعملية السجل العالمي، وعلى الأخص ضمان حصول السفن ذات الصلة على عامل التعريف هذا في السجل العالمي. وفي الوقت نفسه سيتعين على منظمة الأغذية والزراعة أن تتعاون مع الدول من أجل تقديم المساعدات لتنمية القدرات، عندما تكون هذه المساعدات مطلوبة.

6- يمكن البدء في برنامج تنفيذ **المرحلة 2** بمجرد أن تحرز المرحلة 1 تقدما ملموسا. وينبغي أن تشمل المرحلة 2 السفن المدرجة أحجامها في الفئة 2 (أي السفن غير المدرجة في الفئة 1 ولكن حمولتها 50 طنا أو أكثر أو طولها 18 مترا أو أكثر) وكذلك جميع سفن الصيد الباقية في قوائم سفن الصيد المرخص لها من قبل الاجتماع المشترك للمنظمات الإقليمية لإدارة مصايد التونة. وسيكون الهدف من هذه المرحلة هو توسيع نطاق السجل العالمي ليضم سفن الصيد الأصغر قليلا التي تقوم بالصيد — أو يحتمل أن تقوم بالصيد — في المناطق الخاضعة للمنظمات الإقليمية لإدارة مصايد الأسماك. وكما حدث في المرحلة الأولي، فإن المرحلة الثانية ستضم غالبية أحجام وأنواع السفن المتبقية التي تظهر كثيرا في قواعد البيانات الخاصة بأنشطة الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم (الجزء 5–3 من تقرير عامل تعريف وحيد لهوية السفينة الذي يدعم هذه المشاورة الفنية – TC-GR/2010/Inf.5) والتي أعربت بعض المنظمات الإقليمية لإدارة مصايد الأسماك بالفعل عن قلقها بسببها (مثل الخطوط الطويلة التي تتراوح أطوالها بين 20 و24 مترا، الهيئة الدولية لصيانة التونة في الأطلسي، 2009). وقد صممت المرحلة 2 بحيث تستهدف نحو 000 165 سفينة صيد من الأحجام المسجلة في الفئة 2، بالإضافة إلى 000 6 سفينة صيد أخرى مدرجة في قوائم الاجتماع المشترك للمنظمات الإقليمية لإدارة مصايد التونة، التي تقل أحجامها عن تلك المقررة في الفئة 2:

- طبقا للعرض القائم للاجتماع المشترك للمنظمات الإقليمية لإدارة مصايد التونة (القسم 2–1–4 من تقرير عامل تعريف وحيد لهوية السفينة الذي يدعم هذه المشاورة الفنية – TC-GR/2010/Inf.5) يمكن تقديم أرقام شركة IHS-F (المنظمة البحرية الدولية) إلى السفن المدرجة في قوائم سفن الصيد المرخص بها من الاجتماع المشترك للمنظمات الإقليمية لإدارة مصايد التونة، مجانا، بشرط الوفاء بشروط تبادل البيانات؛
- سيتطلب التنفيذ الكامل للمرحلة 2 باستخدام خطة عامل التعريف الوحيد لهوية السفينة في شركة IHS-F (المنظمة البحرية الدولية) موافقة الشركة على إدراج جميع السفن من أحجام الفئة 2. فإذا تعذر ذلك، سوف يحتاج الأمر إلى وضع خطة منفصلة لعامل التعريف الوحيد هذا.

7- يمكن البدء في **المرحلة 3** من برنامج التنفيذ بمجرد تحقيق المرحلتين 1 و2 تقدما ملموسا. وسوف تشمل المرحلة الثالث من التنفيذ السفن من أحجام الفئة 3 (أي السفن التي تقل في حجمها عن أحجام الفئتين 1 و2 وإن كانت حمولتها عشرة أطنان أو أكثر، أو طولها 12 مترا أو أكثر) والتي ليست جزءًا من اقتراح الاجتماع المشترك للمنظمات الإقليمية لإدارة مصايد التونة بإدراجها في المرحلتين 1 و2.

- لم تدرج هذه السفن في أغلب الأحيان ضمن السفن التي تمارس أنشطة الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم في القسم 5–3 من تقرير عامل التعريف الوحيد لهوية السفينة الذي يدعم هذه المشاورة الفنية – TC-GR/2010/Inf.5، وإن كانت ربما تورطت في حوادث محلية أو عبر الحدود في عمليات صيد غير قانوني دون إبلاغ ودون تنظيم، والتي لا يشار إليها في أغلب الأحيان في وسائط الإعلام العالمية؛
- تسجل السفن أحجام الفئة 3 عادة في قواعد بيانات السفن الوطنية، ومن الممكن إدراجها من أجل التوصل إلى نظام شامل في خطة عامل التعريف الوحيد لهوية السفينة؛
- يقدر عدد السفن التي تدخل في المرحلة 3 بنحو 000 375 سفينة، والمقترح أن يتم التنفيذ بحسب الأقاليم؛
- سيتطلب التنفيذ الكامل للمرحلة 3 باستخدام خطة عامل التعريف الوحيد في شركة IHS-F (المنظمة البحرية الدولية) موافقة الشركة على إدراج جميع السفن من أحجام الفئة 3. وقد يتطلب ذلك تعديل استمارة عامل التعريف الوحيد من الاستمارة الحالية التي بها ست خانات بالإضافة إلى خانة للمراجعة، سواء بإضافة خانة جديدة أو بالتحول إلى ست أرقام عشرية، أو بخيار آخر. فإذا تعذر التغلب على هذه المسائل، لابد من وضع خطة مبسطة لعامل التعريف الوحيد لسفن الصيد الصغيرة.

8– سوف يتطلب وضع نماذج مختلفة للبيانات المتعلقة بالسفن تعاونا ملموسا من جانب دول العلم. فعلى عكس البيانات الأساسية للسفن التي يمكن تحميلها على السجل العالمي من مصدر واحد، هو مصدر عامل التعريف الوحيد لهوية السفينة (أي شركة IHS-F) – فإن المعلومات المتعلقة بالسفن لابد من الحصول عليها من كل دولة من دول العلم ودول الميناء والدول الساحلية. ولابد أيضا من وضع آليات لمقارنة المعلومات ونقلها.

9– والمقترح وضع نموذج لبيانات التدابير التي تتخذها دولة الميناء كخطوة أولى لأن المرجح أن يتصادف توقيت دخولها حيز التنفيذ مع ضرورة امتثال دول الميناء لأحكام تقاسم المعلومات.

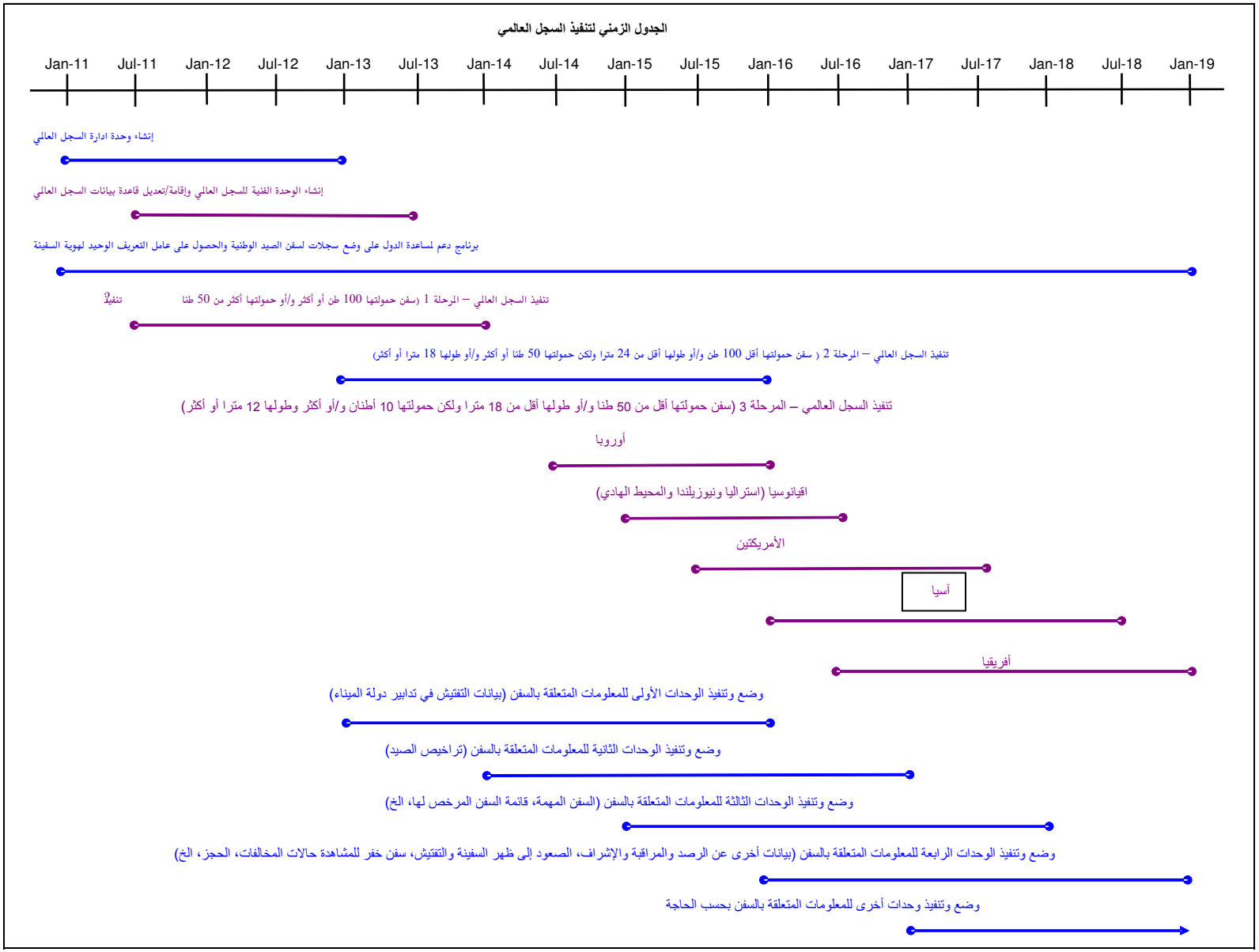
الجدول الزمني لتنفيذ السجل العالمي
Jan-11
Jul-11
Jan-12
Jul-12
Jan-13
Jul-13
Jan-14
Jul-14
Jan-15
Jul-15
Jan-16
Jul-16
Jan-17
Jul-17
Jan-18
Jul-18
Jan-19
إنشاء وحدة ادارة السجل العالمي
إنشاء الوحدة الفنية للسجل العالمي وإقامة/تعديل قاعدة بيانات السجل العالمي
برنامج دعم لمساعدة الدول على وضع سجلات لسفن الصيد الوطنية والحصول على عامل التعريف الوحيد لهوية السفينة
تنفيذ السجل العالمي – المرحلة 1 (سفن حمولتها 100 طن أو أكثر و/أو حمولتها أكثر من 50 طنا
تنفيذ2
تنفيذ السجل العالمي – المرحلة 2 (سفن حمولتها أقل 100 طن و/أو طولها أقل من 24 مترا ولكن حمولتها 50 طنا أو أكثر و/أو طولها 18 مترا أو أكثر)
تنفيذ السجل العالمي – المرحلة 3 (سفن حمولتها أقل من 50 طنا و/أو طولها أقل من 18 مترا ولكن حمولتها 10 أطنان و/أو أكثر وطولها 12 مترا أو أكثر)
أوروبا
اقيانوسيا (استراليا ونيوزيلندا والمحيط الهادي)
الأمريكتين
آسيا
أفريقيا
وضع وتنفيذ الوحدات الأولى للمعلومات المتعلقة بالسفن (بيانات التفتيش في تدابير دولة الميناء)
وضع وتنفيذ الوحدات الثانية للمعلومات المتعلقة بالسفن (تراخيص الصيد)
وضع وتنفيذ الوحدات الثالثة للمعلومات المتعلقة بالسفن (السفن المهمة، قائمة السفن المرخص لها، الخ)
وضع وتنفيذ الوحدات الرابعة للمعلومات المتعلقة بالسفن (بيانات أخرى عن الرصد والمراقبة والإشراف، الصعود إلى ظهر السفينة والتفتيش، سفن خفر للمشاهدة حالات المخالفات، الحجز، الخ)
وضع وتنفيذ وحدات أخرى للمعلومات المتعلقة بالسفن بحسب الحاجة

1

الملحق "هاء" – بروتوكولات الحصول على المعلومات ومسائل السرية

1- تعطي خطة العمل الدولية لمنع الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم إطارا استراتيجيا تستطيع الدول من خلاله أن تفي بالتزاماتها كمواطنين دوليين مسؤولين في قطاع مصايد الأسماك وليس لهم من هدف سوى منع الصيد غير القانوني وردعه والقضاء عليه من خلال تدابير فعالة وشفافة. وتؤكد المبادئ العملية لهذه الخطة الطبيعة الضرورية للتنسيق والتعاون الوثيقين على الأصعدة الوطنية والإقليمية والدولية، وتقاسم المعلومات، والتعاون من أجل ضمان تطبيق التدابير بطريقة متكاملة وشفافة. وبشكل عام، فإن مشروع خطة العمل الدولية لمنع الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم تؤكد أن هذا النوع من الصيد هو ظاهرة دولية عابرة للحدود لا يمكن معالجتها بصورة فعالة من خلال الجهود الوطنية المنفصلة وحدها.

2- وفي الحالات التي يثور فيها الحديث عن قوانين السرية كحاجز أمام الشفافية، ينبغي للمرء أن ينظر جيدا في التفسير الذي يطبق، وأن يوازن المصالح التي تتم حمايتها مقابل المصلحة الدولية الأوسع في استدامة مصايد الأسماك على المدى البعيد. فالسؤال عما إذا كانت هذه القوانين لها ما يبرر تطبيقها في تلك الظروف، هو سؤال معقول:

- إذا كانت تطبق على معلومات غير شخصية مثل بيانات السفن، فمن الواضح أن الإجابة هي أن تطبيقها لا مبرر له؛
- قوانين السرية – بحكم تعريفها – تطبق على "البيانات الشخصية"[33] التي تعرف عادة بأنها أية بيانات تتعلق بشخص له هويته أو يمكن أن تكون له هذه الهوية؛
- التوسع في هذا التعريف لكي يغطي البيانات غير الشخصية للسفن قد يكون فيه إساءة لاستخدام قوانين السرية، وعلى الأخص عندما تكون أسباب هذا التوسع مشددة ومبررة، أي المحافظة على مصايد الأسماك وإدارتها بصورة مستدامة ومنع الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم.

3- ومع ذلك، فإن بعض التشريعات الوطنية قد تفرض حماية على "المعلومات الرسمية" التي توصف عادة بأنها معلومات تحتفظ بها إحدى الإدارات، أو أحد نواب البرلمان، أو منظمات حكومية أخرى[34]

- ومرة أخرى، فإن استخدام مثل هذه الأحكام بطريقة غير لائقة هو عمل غير مسؤول. فمثل هذا التشريع يوفر حماية من سوء استخدام المعلومات الرسمية التي لدى الجهات الحكومية، بشرط أن تستخدم هذه المعلومات للأغراض التي جمعت من أجلها، وينبغي أن تكون هذه المعلومات متاحة ما لم يكن هناك سبب وجيه لحجبها[35]؛

---

[33] تتضمن نماذج تعريف قوانين السرية لـ "المعلومات الشخصية": التوجيه EC/64/95 من البرلمان الأوروبي والمجلس في 24 أكتوبر/تشرين الأول 1995، بشأن حماية الأفراد فيما يتعلق بتشغيل البيانات الشخصية وحرية انتقال هذه البيانات، Official Journal of the European 23/11/95, Communities, No. L281/31, Article 2(a); New Zealand Privacy Act 1993, Section 2(1); Canadian Privacy Act 1983, Section 3

[34] مثل قانون نيوزيلندا للمعلومات الرسمية لعام 1982، الباب 2 على سبيل المثال.

[35] برلمان نيوزيلندا، قانون المعلومات الرسمية لعام 1982، البابان 4 و 5 على سبيل المثال.

- قد تشكل المصلحة العامة والخصوصية الشخصية أرضية لحجب المعلومات، ولكن إذا كانت إتاحة هذه المعلومات تتسق مع الغرض المعلن لجمعها في المقام الأول، فإن هذه الأسباب نفسها لا يحتمل أن تكون لها ما يبررها.

الملحق "واو"– المسائل القانونية وما إذا كان أي صك ملزم في المستقبل أمراً مناسباً للسجل العالمي

الفرق بين السجل ودفتر القيد

1– كثيرا ما يستخدم مصطلحا *سجل السفن* و *دفتر قيد السفن* دون تمييز، ولكن معنيهما وتطبيقهما مختلفان، كما أن فهمهما بوضوح أمر مهم في سياق الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم، وفي مسؤوليات دولة العلم وفي إدارة المصايد بصورة فعالة.

2– ففي مصايد الأسماك، تعتمد تقديرات المخاطر بصورة دقيقة وفعالة، وتحديد أولويات الموارد، والتخطيط لعمليات التشغيل، والإدارة العملية لأساطيل الصيد، على الفهم الدقيق والكامل لديناميات أساطيل الصيد ونشاطها، سواء على الصعيد الوطني أو الإقليمي أو الدولي.

3– فبدون الإدارة الفعالة لأساطيل الصيد، يستحيل على أي دولة أن تفي بالتزاماتها كدولة علم، سواء في إطار مصايد الأسماك أو غيرها، وإن كانت إدارة الأساطيل أيضا مسألة دينامية ومتنوعة.

4– سعياً وراء إيجاد هياكل ومعايير متسقة لإدارة سفن الصيد من أجل مكافحة الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم، ولتحسين أداء دولة العلم بشكل عام، فإن جميع الصكوك الدولية تقريبا منذ عام 1995 أشارت إلى ضرورة وجود *سجلات وطنية ودولية لسفن الصيد*. ومن أهم هذه الصكوك:

- سعت خطة العمل الدولية لإدارة طاقة الصيد لعام 1999 إلى تحسين أداء دولة العلم، وتحسين إدارة سفن الصيد بدعوتها إلى وضع سجلات وطنية لسفن الصيد (المادتان 16 و17) وأن تضع منظمة الأغذية والزراعة بسجل دولي لسفن الصيد؛
- في عام 2001 عززت خطة العمل الدولي لمنع الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم وردعه والقضاء عليه الحاجة إلى سجلات *وطنية ودولية لسفن الصيد* كوسيلة لتحسين الشفافية ومكافحة المشكلة المتنامية للصيد غير القانوني.

5– إن إدارة السفن من زاوية الجنسية، والشخصية القانونية، والتصنيف، والسلامة، والتلوث والأمن تدار حتما بمعرفة الإدارة البحرية الحكومية، وفي أغلب الأحيان تطبق قواعد مختلفة على الأحجام والفئات المختلفة من السفن:

- ومعنى هذا أن الكثير من السفن – وعلى الأخص الكثير من سفن الصيد (التي أعفيت عادة من بعض أحكام الاتفاقية الدولية لحماية الأرواح في البحر[36]) ليست مدرجة في *سجل السفن الحكومي*؛
- سعت اتفاقية توريمولينوس – وبروتوكول توريمولينوس الذي أعقبها – إلى إدخال تدابير لتنظيم هذه الأمور بالنسبة لسفن الصيد الكبيرة، ومع ذلك، فإن البروتوكول لم يدخل حيز التنفيذ بعد، كما أنه لا يشمل السفن الصغيرة على أي حال.

6- ترتبط إدارة نشاط الصيد الذي تمارسه سفن الصيد عادة بالترخيص للسفن بممارسة الصيد (سواء في المياه المحلية للدولة أو في أعالي البحار) وهذا الجانب من الإدارة هو عادة مسؤولية إدارة مصايد الأسماك في الحكومة.

7- إن التمييز بين السجل ودفتر القيد مهم على جميع المستويات:

المستوى الوطني

- على المستوى الوطني، فإن التسجيل والإبقاء على دفتر قيد السفن هما وسيلتان لإعطاء السفينة شخصيتها القانونية، أي الحق في رفع علم البلد الذي أصدر التسجيل والسجل الرسمي للملكية وما يرتبط به من حق الحجز على السفينة ورهنها. وبمجرد تسجيل السفينة يصبح لها شهادة بالتسجيل:
  - تطالب المادة 94 من اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار الدول بأن "تحتفظ بدفتر قيد للسفن يحتوى على أسماء السفن التي ترفع علمها وتفاصيل عنها، باستثناء تلك التي تستبعد من القواعد الدولية المقبولة بشكل عام بسبب صغر حجمها"؛
  - ولا يطبق مصطلح *الحجم الصغير* بشكل متسق. وكمثال فإن الاتفاقية الدولية لحماية الأرواح في البحر تطبق عدة معايير للحجم اعتمادا على النشاط الذي تحكمه القواعد. وبروتوكول توريمولينوس المقترح الذي يصلح للتطبيق بصورة مباشرة على سفن الصيد، سيطبق على السفن حمولة 100 طن فأكثر؛
  - أي *دفتر قيد سفن* حكومي يدار عادة بواسطة الجهة البحرية الحكومية، التي تختلف وتتميز في أغلب الأحيان عن الجهة المسؤولة عن إدارة مصايد الأسماك أو تنفيذ الأحكام الخاصة بمصايد الأسماك؛
- وعلى العكس من ذلك، فإن أي سجل للسفن يمكن أن يوصف بأنه قائمة تفصيلية بالسفن المقصود منها إعطاء معلومات عن السفن المقيدة بها. وهو لا يضفي أي شخصية قانونية على السفينة، بل إن بعض السجلات تستخدم لإدارة تراخيص الصيد كما سنرى فيما يلي:
  - هناك عدد من الصكوك الدولية الهامة يطالب الدول بإمساك *سجل للسفن*. فاتفاقية الامتثال (المادة رابعا) ومدونة السلوك للصيد الرشيد (المادة 8-2-1) واتفاقية الأمم المتحدة

[36] الاتفاقية الدولية لحماية الأرواح في البحر، 1974.

للمخزونات السمكية (المادة 18–3) وخطة العمل الدولية لمنع الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم (المادة 42) كلها تشير إلى هذه الآلية؛

- وطبقا لأحكام خطة العمل الدولية لمنع الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم، فإن جميع سفن الصيد ينبغي أن تسجل في سجل سفن الصيد الحكومي مع التفرقة بين هذه الآلية وبين دفتر قيد السفن الحكومي الذي قد لا يشمل جميع السفن بسبب الحجم والذي ربما لا تكون الجهة الحكومية المسؤولة عنه هي الجهة المسؤولة عن المسائل الخاصة بمصايد الأسماك.

المستوى الإقليمي

- على المستوى الإقليمي، قد يكون هناك دفتر قيد لسفن الصيد إذا كانت المنظمة التي تحتفظ به تستخدمه لإصدار تراخيص الصيد وتسجيلها. ويقوم الكثير من المنظمات الإقليمية لإدارة مصايد الأسماك بمثل هذه العمليات، وتطلق على هذه القائمة صفة *سجل* بدلا من *دفتر قيد*.

المستوى الدولي

- على المستوى الدولي، تعطي قاعدة البيانات الخاصة بدفتر قيد سفن الصيد في أعالي البحار نموذجا *لسجل السفن* الذي يقتصر الهدف منه على جمع المعلومات وتوزيعها. وحتى رغم أنه محكوم بصك ملزم قانونا — وهو اتفاقية الامتثال في المنظمة — فإن السجل نفسه لا يخدم أي غرض آخر سوى إعطاء المعلومات وتحسين الشفافية.

8– تحتفظ أغلب الدول *بدفتر قيد للسفن*، وإن كانت معايير تسجيل السفن تتفاوت تفاوتا كبيرا. وأغلب دفاتر القيد لا يمكن الدخول عليها بحرية، وإن كان من الممكن الحصول على بيانات السفن عن طريق قواعد البيانات مثل قاعدة Sea-web (الموجودة لدى شركة ISH-F) والنظام الأوروبي للمعلومات المتعلقة بمراقبة جودة الشحن، حيث يمكن الحصول على بيانات شاملة عن السفن التجارية.

9– ورغم مطالبة بعض الصكوك الدولية المتعلقة بمصايد الأسماك والتوصية الشديدة من جانب خطة العمل الدولية لطاقة الصيد، وخطة العمل الدولية لمنع الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم، فإن الكثير من الدول لا تحتفظ *بسجل لسفن الصيد*.

تفويض منظمة الأغذية والزراعة بإنشاء سجل عالمي

10– خلصت مشاورة الخبراء إلى أن المنظمة مفوضة ضمنا بالسير في إجراءات وضع سجل عالمي بناء على المادتين 1–2 و1–3 من دستور المنظمة.

11– ومن بين سلطات المنظمة المذكورة في هاتين المادتين، قدرتها على تشجيع البحوث، والنهوض بالتعليم ونشر المعارف العامة، وتقديم المساعدات إلى الحكومات، واتباع سياسات دولية، وإصدار توصيات لصيانة الموارد الطبيعية. وإذا كانت هذه المواد قد لا تعطي تفويضا صريحا بوضع سجل عالمي للسفن داخل المنظمة، فإنها تسمح – ضمنا – بوضع هذا السجل.

12– هناك قواعد بيانات موجودة بالفعل داخل المنظمة، حيث يمكن تحويل المعلومات التي قدمتها الدول إلى ملكية عامة. والاستثناء هنا هو قاعدة بيانات سجل تراخيص سفن الصيد في أعالي البحار التي تفرض قيودا على إتاحة البيانات بموجب أحكام الصك الملزم لها وهو اتفاقية الامتثال في المنظمة[37].

قيمة النظام القانوني القائم لسجل سفن الصيد – سجل تراخيص سفن الصيد في أعالي البحار

13– نظرت مشاورة الخبراء في اتفاقية الامتثال، وعلى الأخص سجل تراخيص سفن الصيد في أعالي البحار، لترى ما إذا كان مضمونها وطريقة عملها وقيمتها كوسيلة للعلاج في الحرب التي يشنها العالم ضد الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم تعتبر مكملة للسجل العالمي المقترح بما يفضي في نهاية الأمر إلى احتمال أن تكون أنسب صك دولي يمكن من خلاله وضع السجل العالمي. وقد ظهر على الفور عدد من التحديات:

- أن الدول الأطراف في اتفاقية الامتثال هي وحدها الملزمة بتقديم بيانات لسجل تراخيص سفن الصيد في أعالي البحار؛
- أن الدول الأطراف هي وحدها التي لها حق الحصول على المعلومات الموجودة في قاعدة بيانات سجل تراخيص سفن الصيد في أعالي البحار؛
- أن البيانات الموجود في سجل تراخيص سفن الصيد في أعالي البحار من نوعية سيئة وكمياتها قليلة. فبعض الدول الأطراف لا تقدم أي بيانات، أما الدول التي تقدم بيانات بالفعل فبياناتها غير كاملة في أغلب الأحيان؛
- أن اتفاقية الامتثال قاصرة بالتحديد على أعالي البحار، بينما الكثير من عمليات الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم تحدث داخل مناطق الولاية الوطنية؛

[37] سجل تراخيص سفن الصيد في أعالي البحار محكوم بالمادة سادسا من اتفاقية الامتثال في المنظمة، 1993.

- أن سفن الصيد التي تقل أطوالها عن 24 مترا مستثناة من اتفاقية الامتثال، بينما تبني الآن أعداد متزايدة من السفن "الخفية" لأن أطوالها تقل عن 24 مترا. إن بيانات الملكية الأساسية (المالك القانوني) مطلوبة، ولكنها في أغلب الأحيان لا تقدم، بينما التفاصيل الخاصة بالمدير/المشغل لا تطلب إلا بالدرجة المعقولة. وهذا المستوى من البيانات لا يفي بالشفافية والفائدة التي يسعى السجل العالمي الجديد إلى تحقيقهما؛
- لا يعترف سجل تراخيص سفن الصيد في أعالي البحار بدرجة كافية باحتياجات الدول النامية، حيث أنه لا يتضمن سوى بيان مقتضب في المادة سابعا عن تقديم المساعدات إلى البلدان النامية؛
- تفتقر اتفاقية الامتثال إلى أي شكل من آليات المراجعة.

14- نظرت مشاورة الخبراء فيما إذا كان سجل تراخيص سفن الصيد في أعالي البحار يمكن أن يتطور أو ما إذا كانت اتفاقية الامتثال يمكن أن تعدل بحيث يسمح لسجل التراخيص بأن يتطور إلى سجل عالمي داخل المنظمة. وبشكل عام، فإن الصعوبات التي سبق ذكرها تحد من فائدة سجل التراخيص كوسيلة مناسبة للسجل العالمي. فالسجل بشكله الحالي لا يكفي لتحقيق الغرض الحقيقي من السجل العالمي المقترح.

15- وبعد أن نظرت مشاورة الخبراء في نقاط الضعف والقصور المرتبطة بسجل التراخيص (مع ملاحظة أن المنظمات الإقليمية لإدارة مصايد الأسماك لديها في المقابل آليات تنفيذ لإنشاء نظم فعالة) وافقت المشاورة على أنه من الأفضل توجيه الجهود نحو نظام جديد وأكثر شمولا، بدلا من تعديل نطاق سجل التراخيص[38].

مسائل السرية

16- لاحظت مشاورة الخبراء أن مسائل السرية لن تثور إذا احتوى السجل على معلومات لها صفة الملكية العامة بالفعل.

17- ورغم ذلك، فإذا كان الهدف الرئيسي للسجل العالمي هو أن يكون وسيلة لمنع الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم وردعه والقضاء عليه، وكذلك الأنشطة ذات الصلة بجعل هذا النوع من الصيد أكثر صعوبة وأكثر تكلفة للسفن والشركات التي تمارس أعمالها بصورة غير قانونية، فلا بد من تحسين الشفافية، مع دراسة إدراج المعلومات التي ليست ملكية عامة في الوقت الحاضر.

18- وينبغي أن يحسن السجل العالمي من تتبع السفن والمنتجات، وأن يحسن شفافية معلومات السفن، ويعزز تقدير المخاطر، ويساعد في عمليات صنع القرار فيما يتعلق بطاقة الأسطول، والإدارة، والسلامة، والتلوث، والأمن، والإحصاءات، الخ. ومن المهم، أنه إذا كان للشفافية أن تتحسن، فإن على السجل العالمي أن يصبح مكانا متاحا

[38] تقرير مشاورة الخبراء عن وضع سجل عالمي لسفن الصيد، روما، 25-28 فبراير/شباط 2008، تقرير المنظمة رقم 865 عن مصايد الأسماك، ص 6، فقرة 38.

"للحصول على جميع البيانات من مصدر واحد" مع ارتباطات بقواعد البيانات ومصادرها على المستويات الدولية والإقليمية والقطرية[39].

19- يبرز القسم 5 من هذه الوثيقة جميع المسائل المتعلقة بالسرية والحصول على البيانات، حتى يمكن في نهاية الأمر إنشاء قاعدة البيانات الخاصة بالسجل العالمي، بحيث تحتوى على أي شروط مطلوبة للسرية.

الحيادية والتنازلات

20- إن طبيعة *السجل* – كما سبق أن ذكرنا – هي توفير معلومات، وتتوقع مشاورة الخبراء بشأن السجل العالمي أن يفعل السجل العالمي ذلك من وضع الحيادية.

21- وسوف يكون السجل العالمي محايدا، كما سيستخدم بعدة طرق كوسيلة لمساعدة العديد من المستخدمين المختلفين في سعيهم لتعريف الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم والأنشطة المرتبطة به.

22- لا ينبغي للسجل العالمي أن يصدر أحكاما أو اتهامات بشأن السفن، وإنما يقتصر على توفير المعلومات، ويترك للآخرين تفسير البيانات.

23- ولهذا السبب، لن يكون مناسبا للسجل العالمي أن يقحم نفسه في عملية قيد أي سفينة في "القائمة السوداء". ولكن ذلك لا يعني أن السجل ينبغي أن يحجم عن تقديم العلاقة بمثل هذه المعلومات عندما تكون متاحة علنا عن طريق مصدر مشروع مثل إحدى المنظمات الإقليمية لإدارة مصايد الأسماك.

24- وقد تلقت مشاورة الخبراء بشأن السجل العالمي مشورة قانونية تفيد أنه إذا حدث أن قدم السجل العالمي معلومات غير سليمة أو ناقصة، فليس من المحتمل أن يسفر ذلك عن اتخاذ إجراء قانوني. فالسجل العالمي سيكون أساسا قاعدة بيانات، ومنظمة الأغذية والزراعة (أو أي منظمة أخرى تستضيف السجل العالمي) لا يمكن أن تتحمل أي مسؤولية عن كيفية استخدام هذه البيانات أو تفسيرها.

25- التزاما بجانب الحذر، من المستحسن أن ترفق وحدة إدارة السجل العالمي ما يفيد عدم مسؤوليتها بأي معلومات تصدر متعلقة بالسجل العالمي. وكمثال:

"إن [منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة] لا تتحمل بمقتضى هذا أي تبعة أو مسؤولية ناجمة عن استخدام المعلومات أو البيانات الواردة في هذا السجل. ولا تتحمل المنظمة، وموظفيها، والمتعاقدين معها المسؤولية عن أي آثار مالية أو غير مالية أيا كانت، قد تنشأ عن استخدام المعلومات أو البيانات الموجودة في هذا السجل".

[39] المرجع السابق، فقرة 30.

26– سوف يبذل السجل العالمي أقصى جهد لضمان الدقة والحصول على البيانات الرئيسية للسفينة من مصدر واحد (مثل شركة IHS-F أو غيرها من الجهات التي توفر عامل التعريف الوحيد لهوية السفينة) فجودة البيانات ودقتها سوف تكون أفضل بكثير على الأرجح مما لو تم الحصول عليها من كل دولة من دول العلم. وسوف تعمل وحدة الإدارة على المحافظة على سلامة البيانات بأعلى مستوى ممكن.